الغلاف

جاء قرار رئيس النظام السوري بشار الاسد «تعزيز دور المجلس العلمي الفقهي وتوسيع صلاحيا ته»، ومن ورائه الغاء منصب المفتي العام، ليثير مخاوف كبيرة من نيّات طائفية ربما يرى النظام انه قد حان وقت تنفيذها

إفتاء سورية خشية من نيّات طائفية

جسون أكثر المفتين ولاءً وزلفًا للسلطة (جوزيف عيد/فرانس برس)

للحديث تتمة...

فلسطين في الجزائر... وكانت الدولة

عثمان لحياني

لا يجب أن يمر يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني من دون احتفاء بذكرى إيقاد شمعة الدولة، وبذلك الحدث التاريخي الذي أُعلن فيه قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس على يد الزعيم الراحل ياسر عرفات. كان ذلك الحدث الكبير في قصر الأمم في الضاحية الشرقية للعاصمة الجزائرية قبل 33 عاماً. في ذلك الوقت، لم تكن الجزائر قد كنست بعد آثار الشغب الذي رافق انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول 1988، ولم تكن قد لملمت أطرافها بعد الزلزال السياسي الذي هز أركان النظام السياسي في البلاد، مع كل ما رافق ذلك من تطورات مركزية حوّلت وجهة البلاد تماماً من نظام الحزب الواحد إلى تعددية سياسية ونقابية وإعلامية واعدة. فكانت تلك الظروف المحلية كافية لتطلب الجزائر نقل أو تأخير اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، لكن الجزائر أصرّت على انعقاد الاجتماع الفلسطيني في وقته المحدد. وفلسطين كحالة إجماع محلية، لا يمكن أن تتأثر بأي ظروف داخلية للجزائر مهما كانت طبيعتها.

مقر الاجتماع الفلسطيني في الجزائر لم يكن بعيداً عن متناول الطائرات الإسرائيلية، فقد كانت الأخيرة قد قصفت قبل ذلك بثلاث سنوات، عام 1985، مقر منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط في تونس بجوار الجزائر. لكن الأخيرة وفّرت للفلسطينيين، كما احتضنتهم بيروت من قبل، كل الظروف المناسبة لإنجاز خطوة بالغة الأهمية بالنسبة لرمزيتها السياسية (وُضعت القوات الجوية الجزائرية في حالة استنفار، ونُصبت الرادارات وصواريخ مضادة في الواجهة البحرية خلال فترة الاجتماع). وقد كانت التجربة الثورية للجزائريين تعزز قيمة الحدث وضرورته بالنسبة للفلسطينيين، ذلك أن وجود الدولة هو تأكيد على الحق في الوجود والتمسك بالقدس والأرض وبالحق في العودة والمقاومة، حتى وإن كان الطريق ما زال طويلاً وشاقاً بالنسبة للفلسطينيين.

وفيما بقي من ذلك الحدث عنفوانه التاريخي المشحون، إلا أنه يفسّر في بعض تفاصيله الخفية لماذا بقيت الجزائر عصية على كل تطورات التطبيع، شعبياً ورسمياً، بما في ذلك المسارات الجديدة التي يريد فيها الكيان الصهيوني الوجود في نطاقات جغرافية أكثر قرباً من الجزائر. ولذلك، يراود عرابو التطبيع تونس مقابل المساعدات المالية. ويدفعون في ليبيا بمرشحين للرئاسة لديهم كامل الاستعداد للتطبيع كخليفة حفتر. يبقى أن الجزائر لا تريد أن تغادر موقفها... قيم ثورتها لا تسمح بذلك.

امين العاصي

يثير قرار رئيس النظام السوري بشار الأسد «تعزيز دور المجلس العلمي الفقهي وتوسيع صلاحياته» مخاوف السوريين من الأهداف الخفية الكامنة وراء هذه الخطوة، ولا سيما ذات البعد الطائفي، خصوصاً أن المرسوم التشريعي الجديد أدى إلى إلغاء منصب المفتي العام والمفتين في المحافظات، وليس فقط إطاحة المفتي الحالي أحمد حسون، الذي لطالما عرف بمواقفه التبريرية لجرائم النظام بحق الشعب السوري. وفي الإطار الطائفي الذي يُقنع كثيرين في سورية حول تفسير القرارات الأخيرة، فإن إلغاء منصب المفتي، عملياً، وإسناد صلاحياته إلى وزارة الأوقاف، ينتزع من الإفتاء حمولته الدينية الروحية، ويجعل من مواضيعه قضايا تنفيذية إدارية خاضعة للسلطة السياسية التي يرأسها وزير. وبعيداً عن التفسير الطائفي المحتمل للقرارات، يبرز عامل رغبة الأسد بالتخلص من أي مصدر للشرعية غيره، بمعنى أن لمنصب مفتي سورية أهمية رمزية ودينية كبيرة في البلاد، بغض النظر عن شاغل المركز، وآخرهم أحمد حسون الذي يجمع السوريون على أنه أحد أكثر المفتين ولاءً وتزلفاً للسلطة ولرئيسها. ووفق هذا التفسير المحتمل، وإن كان مستبعداً، فإن الأسد كأنه يقول، بهذا القرار، إنه مصدر السلطات كلها في سورية، حتى الدينية منها. ويمكن التذكير في هذا السياق بزيادة وتيرة ظهوره في المناسبات الدينية خلال الفترة الماضية، وتحديداً منذ اندلاع الثورة السورية، وتأديته الصلاة علناً في المساجد إلى جانب كبار رجال الدين السنّة.

وعدّل المرسوم الذي صدر الأول من أمس الاثنين، القانون رقم 31 لعام 2018، الذي نصّ على إنشاء مجلس يسمى «المجلس العلمي الفقهي» يترأسه وزير الأوقاف في حكومة النظام. ووفق المرسوم الجديد الذي حمل رقم 28 وصدر الأول من أمس، يضاف إلى مهام المجلس «تحديد مواعيد بدايات ونهايات الأشهر القمرية والتماس الأهلة وإثباتها وإعلان ما يترتب على ذلك من أحكام فقهية متصلة بالعبادات والشعائر الدينية الإسلامية»، إضافة إلى «إصدار الفتاوى المسندة بالأدلة الفقهية الإسلامية المعتمدة على الفقه الإسلامي بمذاهبه كافة، ووضع الأسس والمعايير والآليات اللازمة لتنظيمها وضبطها».

والمجلس العلمي الفقهي يضمّ رجال دين من الأديان والمذاهب والطوائف المختلفة، ففيه أعضاء من الأكثرية السنّية، ومن مراجع الشيعة الإماميّة، ومشايخ العقل الدروز، ومشايخ العلويين، والإسماعيليين، ومن البطاركة المسيحيين. ولم ينصّ المرسوم الجديد صراحة على عزل مفتي النظام أحمد حسون من منصبه، ولكن مضامين المرسوم تؤكد إلغاء منصب المفتي العام والمفتين في المحافظات ونقل مهامهم إلى المجلس، إذ ألغى المرسوم الجديد فصلاً من القانون رقم 31 كان ينصّ على: «تسمية مفتي الجمهورية وتحديد مهامه واختصاصاته بمرسوم بناء على اقتراح الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد». كما ألغى فقرة كانت تنص على: «يتولى الوزير تسمية مفتين في المحافظات عند الحاجة، وتكليف أرباب الشعائر الدينية والقائمين على أماكن العبادة ومحاسبة المقصرين منهم، وفرض العقوبات التأديبية بحق من تثبت مخالفته منهم وفق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة وفقاً له».

وتاسس «المجلس العلمي الفقهي» في عام 2018، فيما بات يضم وفق التعديل الجديد، إضافة إلى وزير الأوقاف، معاوني الوزير عضوين، ورئيس اتحاد علماء بلاد الشام عضواً، والقاضي الشرعي الأول في دمشق عضواً، وثلاثين عالماً من كبار العلماء في سورية ممثلين عن المذاهب كافة أعضاء (عوضاً عن 25)، وممثلاً عن الأئمة الشباب أعضاءً، وخمساً من علماء بلاد القرآن الكريم للعلوم الشرعية عضواً، وممثلين اثنين عن كليّات الشريعة في الجامعات الحكومية.

وجاء قرار إلغاء منصب المفتي بعد تفسير حسون آية قرآنية منذ أيام، سارع المجلس العلمي الفقهي التابع لوزارة الأوقاف للرد عليه، داعياً إلى «عدم الانجرار وراء التفسيرات الشخصية الغريبة التي لا تسعفها لغةً، ولا يقرّها منطق أو برهان». وتداول ناشطون سوريون، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، مقطع فيديو يظهر فيه حسون في مدينة حلب وهو يفسر آيات قرآنية مدعياً أنها تشير إلى سورية، زاعماً خلال تفسيره آية «ثم رددناه أسفل سافلين» في سورة «التين»، أن المقصود بها من يغادر سورية، وذلك في سياق استهدافه الهاربين من جحيم النظام وحربه الشاملة ضد الشعب السوري. وأثار مقطع الفيديو غضب المجلس الفقهي العلمي في وزارة الأوقاف، الذي أصدر بياناً يتهم فيه حسون بشكل غير مباشر بالغلو والتطرف، معتبراً كذلك أن ما قام به حسون عبارة عن «إقحام للدين في إطار إقليمي ضيق».

وقال مطيع البطين، وهو المتحدث باسم «المجلس الإسلامي السوري» الذي يضم علماء معارضين للنظام ومقره إسطنبول، إن ما أثاره مرسوم الأسد «لا يتعلق بأحمد حسون وسلوكه والتخريف الذي وقع به»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»: «حسون موغل في دماء السوريين من خلال فتاويه منذ انطلاق الثورة عام 2011، وهو كما يسمّيه السوريون بنحو 10 ملايين موزعين على عدة بلدان. وتحدث الأسد صراحة عام 2017 عن أن الحرب التي شنّها على السوريين أكسبته ما أسماه بـ«المجتمع المتجانس»، أي المجتمع الخالي من المعارضين نظامه الذي تأسس على يد حافظ الأسد منذ عام 1970.

وحذّر مختصون وعلماء سوريون معارضون من التبعات الخطيرة للقرار الجديد لبشار الأسد على هوية الدولة السورية الدينية، وعدّه الباحث الإسلامي محمد خير موسى «أخطر مرسوم منذ بداية تولّيه السلطة حتى اليوم»، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن إلغاء منصب الإفتاء «سابقة لم تحدث منذ عام 1918»، لافتاً إلى أن الأمر «أكبر من مسألة عزل مفتٍ، وله دلالات خطيرة». وتابع بالقول: «المفتي يمثّل المرجعية الدينية لأي دولة، وهذا يدل على أن إلغاء منصب الإفتاء في سورية يعني إلغاء مرجعية المذهب السنّي في سورية، وهو مذهب الأكثرية، والمفتي يعبّر عن المذهب الرسمي في الدولة». وبيّن أن المرسوم الجديد «يحوّل الأكثرية السنّية إلى فرقة من الفرق في سورية»، مضيفاً: «إدخال الطوائف المختلفة له دلالة أن الأكثرية السنّية أصبحت بمستوى تمثيلي واحد مع طوائف الأقليات في سورية». وأشار إلى أن الدلالة الثانية «دلالة التغوّل الإيراني على المشهد الديني في سورية»، مضيفاً: «المرسوم يفتح الباب واسعاً أمام تمدد مذهب الإمامية الشيعية في سورية، خصوصاً لجهة القوننة والمرجعية الإفتائية في المجتمع». ولفت إلى أن النظام «منح الجنسية لعدد من رجال الدين الشيعة العراقيين، وباتوا اليوم مرجعيات في سورية».

وحول تبعات المرسوم على هوية سورية، أوضح موسى أن المرسوم يحمل استراتيجية ممنهجة لـ«محو الهوية السورية بعد التغيير الديموغرافي»، لافتاً إلى أن المقصد هو «إعطاء المذهب الشيعي مرجعية في الإفتاء، وهذا في حد ذاته مشكلة كبرى، إذ يتيح التغلغل في القوانين والتشريعات وفي المجتمع». وأشار إلى أن المرسوم أدخل القاضي الشرعي إلى المجلس الفقهي، «ما يعني قوعده تحت سطوة السلطة التنفيذية، معنى ذلك أن المجال بات مفتوحاً لتغيير كل القوانين المعمول بها المتعلقة بالأسرة والأحوال الشخصية، والتي ظلت عصية على التغيير على مدى عقود، وهو ما يعني استكمال محو هوية سورية الدينية».

من قرية صغيرة في ريف حلب، وخدم حسون نحو 16 عاماً النظام لدرجة كانت تثير سخرية السوريين وسخطهم عليه، بل ذهب إلى حد التفسير غير الصحيح للقرآن من أجل تحقيق أهداف النظام في كسر إرادة السوريين وتثبيت بشار الأسد في السلطة.

ووفق أرقام غير رسمية، يشكل السنّة (من بينهم الأكراد) النسبة الأكبر من السكان بنحو 80 في المائة، بينما تتوزع النسبة الباقية على بقية الطوائف الأخرى من علويين ودروز وإسماعيليين، وشيعة اثني عشريين ومسيحيين. ومارس النظام بتنسيق مع الجانب الإيراني، على مدى عشر سنوات، سياسة ممنهجة لتهجير أكبر عدد ممكن من المعارضين السوريين (وغالبيتهم من السنة بطبيعة الحال)، ويُقدّر عدد المهجرين السوريين بنحو 10 ملايين موزعين على عدة بلدان. وتحدث الأسد صراحة عام 2017 عن أن الحرب التي شنّها على السوريين أكسبته ما أسماه بـ«المجتمع المتجانس»، أي المجتمع الخالي من المعارضين نظامه الذي تأسس على يد حافظ الأسد منذ عام 1970.

وحذّر مختصون وعلماء سوريون معارضون من التبعات الخطيرة للقرار الجديد لبشار الأسد على هوية الدولة السورية الدينية، وعدّه الباحث الإسلامي محمد خير موسى «أخطر مرسوم منذ بداية تولّيه السلطة حتى اليوم»، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن إلغاء منصب الإفتاء «سابقة لم تحدث منذ عام 1918»، لافتاً إلى أن الأمر «أكبر من مسألة عزل مفتٍ، وله دلالات خطيرة». وتابع بالقول: «المفتي يمثّل المرجعية الدينية لأي دولة، وهذا يدل على أن إلغاء منصب الإفتاء في سورية يعني إلغاء مرجعية المذهب السنّي في سورية، وهو مذهب الأكثرية، والمفتي يعبّر عن المذهب الرسمي في الدولة». وبيّن أن المرسوم الجديد «يحوّل الأكثرية السنّية إلى فرقة من الفرق في سورية»، مضيفاً: «إدخال الطوائف المختلفة له دلالة أن الأكثرية السنّية أصبحت بمستوى تمثيلي واحد مع طوائف الأقليات في سورية». وأشار إلى أن الدلالة الثانية «دلالة التغوّل الإيراني على المشهد الديني في سورية»، مضيفاً: «المرسوم يفتح الباب واسعاً أمام تمدد مذهب الإمامية الشيعية في سورية، خصوصاً لجهة القوننة والمرجعية الإفتائية في المجتمع». ولفت إلى أن النظام «منح الجنسية لعدد من رجال الدين الشيعة العراقيين، وباتوا اليوم مرجعيات في سورية».

وحول تبعات المرسوم على هوية سورية، أوضح موسى أن المرسوم يحمل استراتيجية ممنهجة لـ«محو الهوية السورية بعد التغيير الديموغرافي»، لافتاً إلى أن المقصد هو «إعطاء المذهب الشيعي مرجعية في الإفتاء، وهذا في حد ذاته مشكلة كبرى، إذ يتيح التغلغل في القوانين والتشريعات وفي المجتمع». وأشار إلى أن المرسوم أدخل القاضي الشرعي إلى المجلس الفقهي، «ما يعني قوعده تحت سطوة السلطة التنفيذية، معنى ذلك أن المجال بات مفتوحاً لتغيير كل القوانين المعمول بها المتعلقة بالأسرة والأحوال الشخصية، والتي ظلت عصية على التغيير على مدى عقود، وهو ما يعني استكمال محو هوية سورية الدينية».

الديموغرافي التي يتّبعها النظام على مدى أكثر من عشر سنوات». وبيّن أن المرسوم «يفتح الباب أمام إدخال عناصر أجنبية إلى المجلس، أي إيرانيين، ومن هنا تأتي الخطورة على سورية ومستقبلها».

وكان منصب الإفتاء حاضراً بقوة في المشهد الديني والسياسي السوري منذ تأسيس الدولة عقب خروج العثمانيين من بلاد الشام. وعيّن في العام 1918 الشيخ محمد عطا الكسم مفتياً بقرار من حكومة الملك فيصل، ثم تتابع على هذا المنصب كبار العلماء الدمشقيين حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2005، حين عيّن بشار الأسد في هذا المنصب أحمد حسون، الذي ينحدر

يستكمل المرسوم التغيير الديموغرافي الذي يتبعه النظام

بات المجال مفتوحاً لتغيير قوانين متعلقة بالأحوال الشخصية

تواصل القصف

جددت قوات النظام السوري صباح أمس الثلاثاء خرق وقف إطلاق النار في شمال غربي سورية. وقال الناشط مصطفى المحمد لـ«العربي الجديد» إن قوات النظام قصفت مناطق متفرقة من جبل الزاوية جنوبي إدلب، موقعة أضراراً مادية في ممتلكات المدنيين. فيما شهدت منطقة وقف إطلاق النار شمال غربي سورية تحليقاً مكثفاً من طيران الاستطلاع إضافة لطلعات جوية من الطيران الروسي، الذي كان قد شن الأثنين ست غارات على مناطق في ريف إدلب.

مرور الكرام

الطاغية المثقف والطاغية الجاهل

وائل قنديل

كان مما يقال في تفسير احتفاظ تونس بالحد الأدنى من روح وقيم ثورتها، ثورة الياسمين، في مقابل التآكل والاحتراق السريعين في ثورة يناير المصرية، أن مستوى التعليم وحجم الأمية، وعوامل أخرى ثقافية، ساعدت التونسيين، وخذلت المصريين. كانت النظرية الرائجة أن النكوص إلى حالة الاستبداد والطغيان يحتاج إلى بيئة أقل تعليماً وتنويراً، فيما تكون لدى الشعوب المتقدمة في لائحة التعليم والثقافة مناعة أكثر ضد السقوط في حبائل والأعيب محترفي اصطياد الأمم بشعارات تمجد الطغيان، وتراه ضمانة لبقائها والحيلولة دون انهيارها. حتى جاء قيس سعيد رئيساً لتونس، أكاديمياً ومعلماً للقانون، وخطيباً مفوهاً، يبدو مثقفًا مستنيراً، وثورياً وقومياً، ثم سرعان ما خلع كل هذه الأقنعة وارتدى أزياء الطغاة والمستبدين المعتمدة، فبان أنه لا فرق بينه وبين أي طاغية آخر، محدود الثقافة فقير الفكر، لكنه عسكري بيده سلاح قابل للاستعمال في وجه كل من يعترض طريقه.

مشهد قيس سعيّد وهو يصور إعلاناً بائساً يزرع فيه شجرة، ويردد عبارات مريرة الضحك عن معارضيه والمتظاهرين ضده في الميادين من المطالبين بكف يده عن العبث بالبلاد والارتداد بها إلى عصور سحيقة من التخلف السياسي، ينتمي إلى نسخة قديمة من كتب الاستبداد، من المفترض أنها من تراث الكوميديا السياسية الذي يقرأه الناس ويضحكون عليه، مثل حكايات كليلة ودمنة، وروايات جورج أورويل القديمة. غير أن المفاجأة الحقيقية، أن كوميديا الطغيان البدائية، المعباة في الكتب القديمة، تجد لها سوقاً لدى بعض القطاعات هذه الأيام، ليس بوصفها مادة للتسرية والتسلية، وإنما باعتبارها اتجاهاً سياسياً له جمهور ومؤيدون ومنتفعون من إحيائه.

كذلك، مشاهد أطفال، عمرهم من عمر ثورة الياسمين، وهم يؤدون أغنية، كتبها ولحنها كبار من المستثمرين في إحياء نماذج الطغيان الغابر، تؤشر إلى أن الطغيان ذرية بعضها من بعض، لا فرق بين مثقفهم وجاهلهم، أو بين ذي القشرة المدنية منهم وصاحب الجلد العسكري السميك، حيث تتعدد الأشكال والأحجام، بينما الجوهر واحد: ديكتاتور لا يترك وسيلة من وسائل الاحتيال على الشعوب إلا ويستخدمها، مستعيناً بمجموعات تتشابه من صناع صورة المستبد الذي كان مختبئاً بين طيات القدر ثم ظهر لينقذ البلاد والعباد، ويمنحها الخير والنماء، فيغني له الأطفال ويصفق له الكبار ويتحدث الكهنة عن معجزاته وقدراته الخارقة.

هو، وكما صوره شاعر اكتوى بالطغيان وذاق مرارته، سلطان الله وظله على الأرض، وهو الإمبراطور أو الملك الشمس، أو البطل المنقذ، أو الزعيم المعلم والقائد الملهم... تمثل البلاد بصوره وتماثيله وكلماته، ويكاد يكون القاسم المشترك في كل حديث أو حلم أو غضب أو رضا، يحيط بالناس ويهبط عليهم هبوط الغربان من كل الأفق، المدارس والجامعات والمؤسسات باسمه، والطرق والجسور والمحطات والمشروعات باسمه، والساحات والميادين ما أقيمت إلا لإلقاء بياناته ونداءاته وحشر الناس إليه.

الشاهد أن كل الصور والنماذج العجيبة التي قابلناها في كتب الفلاسفة والحكماء، عن طغاة الشرق والغرب، تبدو إذا ما وضعت أمام ما نشاهده يتحرك أمامنا على الأرض العربية هذه الأيام، تبدو نماذج أكثر عقلانية وإنسانية مما يمارسه طغاة القرن الحادي والعشرين. لكن المخيف حقاً هو أن ما كنا نتصوره من تطور سياسي وحضاري طرأ على مستوى النخب الثقافية والسياسية، وانتقل منها إلى الجمهور، هو افتراضات خاطئة، ذلك أن معطيات الصورة حولنا تنطق بأن حالة ارتداد عنيفة إلى قيم من العصور الوسطى قد وقعت.

تقرير

العراق: مبادرة ضبابية للحكيم

بغداد ـ **زيد سالم**

في أول مبادرة سياسية من نوعها في العراق لحلحلة الأزمة التي فجرتها نتائج الانتخابات التشريعية التي أظهرت تراجعاً حاداً للقوى والكيانات السياسية الحليفة لإيران، أعلن زعيم «تيار الحكمة»، رجل الدين البارز عمار الحكيم، أمس الثلاثاء، عن مبادرة قال إنها تهدف لجمع القوى السياسية المتصدرة في الانتخابات والقوى المتقبلة للنتائج وتلك الرافضة لها، وتعتمد على التزام الأطراف كافة بآليات قانونية وسلمية في الاعتراض والتفاوض لمعالجة الأزمة الراهنة.

وأطلق الحكيم مبادرته في كلمة له في منتدى حواري بعنوان «السلام والأمن في الشرق الأوسط» في الجامعة الأميركية بمدينة دهوك في إقليم كردستان العراق، بحضور عدد من القيادات السياسية والرسمية، أبرزها الرئيس العراقي برهم صالح ورئيس إقليم كردستان مسرور البارزاني، إضافة إلى شخصيات سياسية من بغداد.

وقال الحكيم حول مبادرته التي تأتي بعد يومين من إجرائه سلسلة لقاءات مع قادة كتل سياسية مختلفة في بغداد ضمن ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي للقوى السياسية الشيعية»، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، إن هذه «المبادرة الوطنية السياسية الموسعة، تهدف إلى جمع القوى الفائزة والمعترضة على طاولة النقاش، وتشمل المقبل للنتائج والمعترض عليها، على أن تشارك فيها جميع القوى سواء كانت الكبيرة أو الناشئة أو المستقلة». ولفت إلى أن هذه المبادرة «ينبغي أن تؤدي إلى إعادة التوازن للعملية السياسية، من خلال اتفاق وطني جامع يقوم على أساس نقاط وتوقيتات واضحة وعملية»، من دون أن يكشف تفاصيل إضافية.

لكن مصادر مقربة من الحكيم أبلغت «العربي الجديد»، بأن المبادرة «قائمة بالأساس على فكرة رفض إلغاء الانتخابات الحالية، والتوجه نحو التهدئة، وإبعاد الشارع عن الأزمة من خلال وقف التصعيد، ورفض دعوات تشكيل حكومة أغلبية سياسية».

وقال أحد هذه المصادر في حديث مقتضب عبر الهاتف «العربي الجديد»، إن المبادرة «تحمل بنوداً لطمأنة القوى الرافضة لنتائج الانتخابات بشأن المرحلة المقبلة، وما زالت قابلة للتعديل أو إضافة بنود عليها، لكنها تشير إلى عدم المساس بالحشد الشعبي على الصعيد الأمني والعسكري».

الحكيم: تهدف المبادرة لإعادة التوازن للعملية السياسية

ترويج لعودة النازحين

يروج النظام السوري وروسيا ان الاوضاع في مناطق النظام باتت مناسبة لإعادة اللاجئين. وقالت «سانا» ان اجتماعا بدا امس لـ«الهيئتين التنسيقيتين السورية والروسية» في اطار العمل لتشجيع المهجرين على العودة. وزعم وزير الادارة المحلية في حكومة النظام حسين مخلوف انه يجري العمل على اعادة تاهيل البنى التحتية. لكن مصادر محلية سورية اكدت لـ«العربي الجديد» ان اضطفاء الكهرباء في بعض المناطق يتجاوز في بعض المناطق 20 ساعة.

متابعة

تركيا: تحييد لبنان عن المساومات الإقليمية

بيروت ـ **رينا الجمّال**

حذر وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو من جعل اللبنانيين يدفعون ثمن المساومات الإقليمية، مشدداً على دعم بلاده للجيش اللبناني والقوى الأمنية، فيما كان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي يدعو جميع المشاركين في الحكومة للتعاون من أجل إعادة دوران عجلة العمل الحكومي. والتقى جاووش أوغلو، في بيروت أمس الثلاثاء، بالرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس البرلمان نبيه بري ووزير الخارجية اللبناني عبد الله بو حبيب، بالإضافة إلى ميقاتي، ووزير الاقتصاد والتجارة أمين سلام. وفي حين ذكرت وسائل إعلام لبنانية أن عون سيزور قطر في 30 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، للمشاركة في افتتاح بطولة كاس العرب في كرة القدم، مشيرة إلى أنه سيعقد اجتماعات سياسية على هامشها، أشارت الرئاسة اللبنانية، في بيان، إلى أن «عون أبلغ وزير خارجية تركيا أن لبنان يرحب بأي مساعدة يمكن أن تقدمها تركيا لتسهيل عودة اللاجئين السوريين (تصرّ السلطات اللبنانية على توصيفهم بالنازحين) إلى ديارهم التي أصبحت بغالبيتها آمنة، لا سيما لجهة الضغط على المجتمع الدولي لكي يقدم المساعدات للنازحين داخل سورية تشجيعاً للعودة».

وأيّد عون «تنسيق الجهود الإقليمية في سبيل ذلك مع تركيا والأردن والعراق». كما أكد «الرغبة في توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين وتطويرها في المجالات كافة، وخصوصاً زيادة نسبة استيراد تركيا المنتجات اللبنانية، لا سيما أن الميزان التجاري يميل حالياً لصالح تركيا».

وأعلنت الرئاسة اللبنانية أن «وزير خارجية تركيا نقل إلى عون رسالة شفهية من الرئيس رجب طيب أردوغان، أكد فيها عمق العلاقة بين لبنان وتركيا ورغبته في تطويرها وتعزيزها على مختلف الأصعدة». وأشار إلى أن «الزيارة الرسمية المرتقبة لميقاتي إلى تركيا ستكون مناسبة للبحث في الاتفاقيات المشتركة التي تزيد العلاقات بين البلدين وثوقاً. كما أعرب عن أمله في أن يتجاوز لبنان قريباً الأزمة التي نشأت بينه وبين عدد من دول الخليج، وعن استعداد بلاده لتقديم أي مساعدة في هذا المجال».

وأعلن جاووش أوغلو، بعد اجتماع مع بري، أنه تم الاتفاق على «أهمية تطوير العلاقة بين المجلسين (النواب) وتبادل الزيارات على مختلف المستويات بين البلدين». ووقع مع وزير الخارجية اللبناني عبد الله بو حبيب مذكرة تفاهم في مجال التدريب الدبلوماسي. وقال بو حبيب: «لبنان وتركيا يستضيفان بالإضافة إلى الأردن والعراق، العدد الأكبر من اللاجئين السوريين، لذا، من مصلحة هذه البلدان توحيد جهودها ومقاربتها ودعوة المجتمع الدولي لتحمّل مسؤولياته لجهة توزيع عادل للأعباء وتقاسم المسؤوليات والعمل على عودة اللاجئين الآمنة والكريمة إلى بلادهم».

من جهته، قال جاووش أوغلو إن على جميع الأطراف دعم الحكومة للتمكن من تخطي الأزمات التي يمر بها لبنان وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها في مارس/آذار المقبل، مؤكداً أن «الشعب اللبناني يجب ألا يضطر إلى دفع ثمن المساومات الإقليمية وهو ينتظر الحلول العاجلة لمشاكله». وأعلن «تجديد دعم تركيا (يونيفيل) مدة سنة»، مؤكداً حرص تركيا على أمن واستقرار لبنان، وذلك أيضاً من خلال دعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية. وعبر عن شعوره بالحزن جراء الأزمة بين لبنان وعدد من الدول الخليجية، معرباً عن أمله في حل المشاكل عبر الاحترام المتبادل والمناقشات والطرق الدبلوماسية، فيما أكد جاهزية تركيا للقيام بدورها في هذا الموضوع.

ووجه جاووش أوغلو دعوة رسمية لميقاتي لزيارة تركيا قريباً للبحث في مجالات التعاون. كما أبدى، وفق مكتب رئيس الحكومة الإعلامي، «اهتمام تركيا بدعم القطاع الصحي في لبنان ولا سيما المستشفيات الحكومية، وتزويدها بالأدوية والمستلزمات الطبية. وشدد على تقوية الاستثمارات التجارية والتعاون السياحي بين البلدين». من جهة ثانية، جدد ميقاتي من السرايا الحكومية، أمس الثلاثاء، «دعوة جميع الأطراف المشاركة في الحكومة إلى التعاون من أجل إعادة عجلة العمل الحكومي إلى الدوران الكامل، وفق خريطة الطريق التي حددتها منذ اليوم الأول، وصون علاقات لبنان مع دول العالم لا سيما مع دول الخليج». وقال ميقاتي: «كفانا إضاعة للوقت وللفرص، ولنتعاون جميعاً في ورشة عمل نمضي فيها في حل ما أمكن من مشكلات لها علاقة بأولويات اللبنانيين الموجوعين. علينا وضع سائر الملفات المرتبطة بالمعالجات متوسطة وطويلة الأمد على سكة النقاش مع الهيئات الدولية المعنية». وأضاف: «في موازاة العمل على بلسمة جراح بيروت التي أصابها الانفجار المدمّر في الرابع من أغسطس/آب 2020، فإنّ الأولوية تبقى لجلاء ملابسات هذه الجريمة الفظيعة وكشف تفاصيلها والضالعين فيها وبلسمة جراح المفجوعين». وجدد «دعوة الجميع إلى إبعاد هذا الملف عن السياسة وحصره في إطاره القضائي الصرف، واعتماد الأصول الدستورية في معالجته».

وضع بو حبيب وجاووش اوغلو مذكرة تفاهم في مجال التدريب الدبلوماسي (حسين بيضون)

قضية

الانتخابات الليبية

قوانين ملغّمة تهدد العملية وشرعيتها

توسع الخلافات حول الانتخابات الرئاسية الليبية، في ظل غياب قاعدة دستورية متفق عليها، ومع تعديل القوانين بشكل يسمح لأطراف معينة بالترشح، مثل خليفة حفتر، وهو ما يثير مخاوف من تطورات تؤدي للإطاحة بهذا الاستحقاق

طرابلس ـ **العربي الجديد**

مقابل مضي المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا في طريق التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، واستمرارها في قبول طلبات الترشح، بما في ذلك لسيف الإسلام القذافي وخليفة حفتر عوامل سياسية وخلافات قانونية متعددة تجعل المسار الانتخابي في ليبيا مفتوحاً على كل الاحتمالات، التي تبدأ من إمكانية تعطيل إجراء هذا الاستحقاق عبر تحركات داخلية، كما حصل عبر إقفال بعض المراكز الانتخابية في الأيام الأخيرة رفضاً لترشح «مجرمي الحرب»، أو حصول دفع دولي لتأجيل هذا الاستحقاق بمبرر التخوف من تفجّر الأوضاع قد يفضي إلى حالة احتراب داخلي، وصولاً إلى تشكيك الأطراف الخاسرة بنتائج هذه العملية في حال حصلت، في ظل الخلافات حول القوانين المعتمدة بعد الفشل في التوافق على قاعدة دستورية للانتخابات والتشكيك في شرعيتها وعدالتها.

غياب القاعدة الدستورية

بدأ الخلاف حول المسار الانتخابي بعد استثمار مجلس النواب حالة الفراغ الدستوري التي أحدثها فشل ملتقى الحوار السياسي (عقد بين 28 يونيو/حزيران و2 يوليو/تموز في جنيف السويسرية) في التوافق على قاعدة دستورية للانتخابات، وضيق الوقت الفاصل عن موعد الانتخابات، فبادر إلى إصدار قانون للانتخابات الرئاسية في 18 أغسطس/آب الماضي، قبل أن يلحقه بقانون للانتخابات البرلمانية، في 4 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، على الرغم من الاعتراض المستمر من قبل المجلس الأعلى للدولة الذي طالب بحقه في ممارسة دوره بمشاركة مجلس النواب في إصدار القوانين الانتخابية، كما نص على ذلك الاتفاق السياسي. وبادر مجلس الدولة إلى إصدار حزمة من التشريعات، تضمّنت قانونين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالإضافة إلى قاعدة دستورية، في 21 أغسطس الماضي، وحوّلها الى مجلس النواب كمبادرة منه لحل الخلاف بينهما، لكن مجلس النواب لم يتجاوب معه، ولم تلقَ تلك الخطوة أي تجاوب من قبل الأوساط الليبية والبعثة الأممية في ليبيا.

وفي ظل الأزمة الدستورية التي أحدثها إصرار مجلس النواب على تفرده بإصدار القوانين الانتخابية، عمدت دول على صلة بالملف الليبي إلى التوسط بين المجلسين، فكان لقاء نظمه المغرب في الرباط مطلع أكتوبر الماضي، لكن كل المبادرات أفشلها تعنّت مجلس النواب ورفض المجلس الأعلى للدولة، وزاد من حدة تلك الأزمة اعتماد المفوضية العليا للانتخابات القوانين الصادرة عن مجلس النواب أساساً للعملية الانتخابية.

ومع مضي المفوضية في التحضير للانتخابات وفقاً لهذه القوانين، تقلّص الخلاف ليتركز حول مواد محددة في قانوني الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية، وهي الفقرة الثانية من المادة العاشرة الخاصة بالسماح لحاملي الجنسيات الأجنبية بالترشح للرئاسة (تشترط على المرشح ألا يحمل جنسية دولة أخرى عند ترشحه)، والمادة 12 الخاصة بموعد ترك شاغلي الوظيفة العامة لمهامهم للترشح للانتخابات (بعد كل مواطن مدني أو عسكري متوقفاً عن العمل وممارسة أعماله قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر، وعليه اشترطت المفوضية أن يرفق المرشح بأوراق ترشحه ما يفيد بتركه وظيفته قبل موعد 24 ديسمبر بثلاثة أشهر). فيما انحصر الخلاف في قانون الانتخابات البرلمانية في المادة 18 الخاصة باعتماد النظام الفردي في العملية الانتخابية ومنح نظام القوائم الحزبية، بالإضافة إلى المادة 20 التي أجّلت موعد إجراء الانتخابات البرلمانية إلى ما بعد إجراء الانتخابات الرئاسية بثلاثين يوماً.

وفي مسعى للضغط نحو التوصل إلى توافق، هدد المجلس الرئاسي بإمكانية إصدار قاعدة دستورية وفرضها بمرسوم رئاسي، وفقاً لتصريح عضو المجلس الرئاسي موسى الكوني، و«حث الشخصيات المرشحة في الانتخابات على عدم المشاركة»، وفقاً لتصريح آخر لرئيس المجلس محمد المنفي. لكن التطور الأبرز كان انخراط المفوضية العليا للانتخابات في الأزمة باقتراحها على مجلس النواب إجراء تعديلات على القوانين الانتخابية، وهي خطوة يصفها أستاذ القانون الدستوري في جامعة طرابلس، سليمان الرطيل، بـ«الخطوة التي وضعت العملية الانتخابية على طريق الانهيار».

ومفوضية الانتخابات هي هيئة «فنية غير سياسية تختص فقط بإدارة وتنفيذ العمليات الانتخابية»، بحسب قانون إنشائها عام 2012، ولذا يؤكد الرطيل في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «ليس من صلاحياتها التدخّل في صياغة القوانين الانتخابية»، مضيفاً أن «دخولها على خط الأزمة الدستورية أخرجها عن صلاحياتها ومهامها المنصوص عليها وجعل مواقف رئيسها مثار شكوك». هذه الأسباب دفعت رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري إلى اتهام المفوضية بـ«التدليس السياسي والانحياز» إلى جانب مجلس النواب.

ويشير الرطيل إلى أن «المفوضية لم توضح حتى الآن على ماذا اعتمدت في التعديلات التي اقترحتها، كما لم يعلن مجلس النواب اعتماده هذه التعديلات». مضيفاً أن «الغموض يتعلق بإعلان المفوضية شروط الترشح للرئاسة مخالفة لنصوص قانون انتخاب رئيس الدولة». ويذكر من بين تلك المخالفات إضافة عبارة «ما لم يؤذن له» إلى شرط منع مزدوجي الجنسية من الترشح، متسائلاً «على أي أساس استندت المفوضية في هذه الإضافة، التي فتحت الباب لخليفة حفتر للتحايل على المادة في أصلها التي تمنع صراحة مزدوجي الجنسية من الترشح؟».

وصاحبت الجدل والاتهامات الموجهة للمفوضية بانحيازها لمجلس النواب، تهمة أخرى تتعلق بإعلانها إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتتابع، وفقاً للمادة 20 من قانون الانتخابات البرلمانية والتي حددت موعد الانتخابات البرلمانية بعد شهر من إجراء الاستحقاق الرئاسي، من دون النظر في مخالفتها لخريطة الطريق التي تحدد إجراء الانتخابات يوم 24 ديسمبر 2021 في شقيها البرلماني والرئاسي بالتزامن.

مقبرتان جديد تان

اعلنت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين في ليبيا (حكومية)، ان فرق البحث تمكنت امس، من اكتشاف موقعي مقبرتين جديد تين. وقالت في بيان ان «فرق البحث التابعة لها تمكنت من اكتشاف موقعين لمقبرتين في مدينة ترهونة» جنوبي العاصمة طرابلس. واضافت ان عمليات الاستخراج ستبدأ اليوم الاربعاء، من دون اعطاء مزيد من التفاصيل. ومن حين الى آخر، يتم العثور على مقابر جماعية وفرديةفي مناطق كانت تسيطر عليها مليشيات.

شهدت طرابلس تظاهرات رفضا لترشح حفتر والقذافي (حمزة الحجر/الأناضول)

يتركز الخلاف حول ترشح حاملي الجنسيات الأجنبية

تساؤلات حول كيفية حصول القذافي على شهادة البراءة الجنائية

شعبان بن نور: مؤتمر باريس زاد من فرص التدخل الدولي

جدل ترشح القذافي

وفي أثناء الشد والجذب بشأن المواد الجدلية في قانون الانتخاب، أضاف ترشح سيف الإسلام القذافي للانتخابات الرئاسية، وقبول المفوضية أوراق ترشحه، جدلاً آخر يتعلق هذه المرة بشرط ألا يكون المرشح «محكوماً عليه في جناية أو جريمة». وبغضّ النظر عن كونه مطلوباً للمحكمة الجنائية الدولية، فقد سبق أن أصدرت محكمة الاستئناف في طرابلس حكم إعدام غيابياً بحقه، في يوليو/تموز 2015، وسط تساؤلات حول كيفية حصوله على شهادة البراءة الجنائية التي يُشترط على المرشح تضمينها في أوراق ترشحه. وعن ذلك، يرى الرطيل في حديثه مع «العربي الجديد»، أن المفوضية ستدخل في مساءلة أمام القضاء للإجابة عن سؤال كيف قبلت أوراق ترشح القذافي بما فيها شهادة براءته الجنائية، بل وأكثر من ذلك «سيجر قبول المفوضية أوراق حفتر إلى سؤال يتعلق بمدى قدرة الجهات العدلية والقضائية على إثبات مخالفة المرشحين للشروط المنصوص عليها، ومنها منحهم شهادات براءة جنائية خلافاً للمتعارف عليه في الرأي العام».

ويتفق كثير من المراقبين على أن عودة القذافي إلى المشهد وترشحه للانتخابات، تبدو من تجليات تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، خلال مؤتمر صحافي عقب انتهاء مؤتمر باريس الأسبوع الماضي، بشأن ضرورة إشراك كل القوى السياسية في الترشح للانتخابات، بمن فيهم أنصار نظام معمر القذافي.

خلافات سياسية

وإزاء كل تلك الشكوك التي تواجه قدرة المفوضية على إجراء الانتخابات، تبدو القضية أكثر تعقيداً، فعلى الرغم من طابع الخلاف القانوني الذي يغلّف الاعتراضات في الظاهر، إلا أن الحسابات السياسية هي التي تقف وراءها، فلم يخفِ المشري اعتراضه على المادة التي تسمح لمزدوجي الجنسية بالترشح، بما يعني اعتراضه على ترشح خليفة حفتر، ليهدد بـ«مقاطعة الانتخابات إذا ترشح مجرم الحرب»، بحسب أحد تصريحاته قابل ذلك بيان لـ22 حزباً وتكتلاً سياسياً، موالية لمعسكر شرق البلاد، مطلع نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، عبّرت فيه عن اعتراضها على أي محاولة لتعديل المادة 12 الخاصة بضرورة ترك المرشح للرئاسيات مهامه إذا كان يشغل وظيفة العامة قبل موعد الانتخابات بـ«ثلاثة أشهر». وكان جلياً أن سعي تلك القوى السياسية لإبقاء هذه المادة على حالها يهدف إلى عدم فتح المجال أمام خصومها السياسيين، مثل رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، على اعتبار أن حفتر ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح يتوفر فيهما هذا الشرط، إذ تركا منصبيهما منذ سبتمبر/أيلول الماضي، فيما مضى أكثر من الوقت المحدد لترك الدبيبة والمشري لوظيفتيهما للترشح.

وذكّر بيان هذه الأحزاب بـ«التعهد الذي وقّعه شاغلو المناصب التنفيذية للبعثة الأمم المتحدة وملتقى الحوار والشعب الليبي في 4 فبراير/شباط 2021 بشأن عدم الترشح للانتخابات التي تلي المرحلة التمهيدية». وزاد من قتامة المشهد الانتخابي فشل مؤتمر باريس، الذي شارك فيه عدد من قادة وممثلي الدول المعنية بالملف الليبي يوم الجمعة الماضية، في التوافق حول مخرجات بشأن ملف الانتخابات، عكسه الاختلاف الواضح بين مضمون البيان الذي شدد على ضرورة إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل، وتصريحات بعض المشاركين فيه، لا سيما من الجانبين الإيطالي والروسي اللذين طالبا بضرورة إجراء الانتخابات على أساس قوانين انتخابية متوافق عليها. وزاد الجانب الروسي على ذلك بضرورة إشراك أنصار النظام السابق في عملية التوافق على القوانين الانتخابية.

ويأخذ رئيس حزب الائتلاف الإصلاحي، شعبان بن نور، في حديث مع «العربي الجديد»، على المؤتمر ربطه أجندة ملف الانتخابات بملف المرتزقة والقوات الأجنبية الشائك، ما جعل أطرافاً هامة في الملف الليبي تعزف عن المشاركة في المؤتمر بفاعلية وبمستوى عالٍ من التمثيل الدبلوماسي، كتركيا وروسيا ودول أخرى، بل يعتبر بن نور أن نتائج المؤتمر «جاءت سلبية، فقد زادت من فرص التدخّل الدولي في العملية الانتخابية، خصوصاً الأطراف التي يخدم حسم الوضع السياسي في ليبيا مصالحها». وفي سياق تدليله على محاولة أطراف مختلفة توجيه العملية الانتخابية لمصالحها، يلفت بن نور إلى قضية صلاحية القوانين الانتخابية من عدمها لغير الطبقة السياسية المتنفذة في المشهد، قائلاً «إذا لم تكن تلك القوانين في صالح هذا الطرف وفي غير صالح ذلك، فماذا عن غيرهم من القادمين من شرائح الشعب الأخرى الراغبين في الترشح للانتخابات؟ بلا شك أصبحت قضية العملية الانتخابية قضية المتنفذين في المشهد فقط».

لكن الأكثر مفاجأة في مسار تعقيدات العملية الانتخابية، هو تيقظ الأطراف الرافضة للقوانين الانتخابية على أهمية وجود قاعدة دستورية للانتخابات، فقد طالبت العديد من القوى المجتمعية والسياسية في بياناتها الرافضة لترشح القذافي بضرورة توضيح «قاعدة دستورية متفق عليها»، وانتقال الخلاف من القوانين الانتخابية إلى «مستوى أرفع للمطالبة بقاعدة دستورية لم تكن في حسبان من دفعوا بسيف الإسلام القذافي»، بحسب ما يرى بن نور، الذي يفسر الظهور المفاجئ لنجل القذافي بأنه خطوة تهدف لخلط كل أوراق المشهد لصالح أطراف دولية دفعت به إلى الانخراط في المشهد لزيادة مستوى الإرباك. ويضيف «وجود قاعدة دستورية من شأنه أن يوضح شكل الدولة ونظامها ويتيح هامشاً للمناورة من خلال اعتماد النظام البرلماني مثلاً أو النظام المختلط للحد من الصلاحيات المفتوحة التي يسعى قانون الانتخابات الرئاسية الحالي منحها لرئيس الدولة بعد أن تم تفصيله على مقاس شخصيات بعينها».

وطاولت الخلافات السلطة التنفيذية أخيراً، بين رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، فبعد أن كشفت مصادر ليبية رفيعة، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، عن نشوب خلافات بينهما حول القوانين الانتخابية على هامش مشاركتهما في مؤتمر باريس، عاد الرجلان إلى ليبيا محملين بمواقف خلافية. ومقابل تأكيد المنفي ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في 24 ديسمبر، أعلن الدبيبة عن رفضه للقوانين الانتخابية ووصفها بأنها «قوانين معيبة ومفصلة على قياس أشخاص». وبشكل مخالف للمادة 12 التي تمنعه من الترشح للانتخابات، كونه تجاوز الموعد المحدد لترك وظيفته الحكومية، إلا أن الدبيبة أكد أنه سيعلن عن ترشحه للانتخابات «في اللحظة الحاسمة».

مواقف تصعيدية متوقعة

رأى المحلل السياسي الليبي فرج الفيتوري، في تصريح لوكالة «فرانس برس»، أن فرص عدم إجراء الانتخابات الرئاسية الليبية في موعدها تكبر، خصوصاً مع إعلان ترشيح اللواء المتقاعد خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي، والجدل القائم حولهما. وأضاف الفيتوري: «سننتظر مواقف تصعيدية جديدة ضد إعلان خليفة حفتر الترشح، مثل حجم المواقف التي شهدها إعلان سيف الإسلام القذافي الترشح للانتخابات الرئاسية» في الأيام الأخيرة.

سيناريوهات متوقعة

وإزاء تراكم كل هذه الخلافات وتشعب المواقف وحدتها، يبدو فشل العملية الانتخابية من أقرب السيناريوهات القائمة، خصوصاً أن خلافات المنفي والدبيبة تزامنت مع تصعيد كبير في غرب البلاد بإعلان خمس بلديات غرب البلاد، هي الزاوية والخمس وزليتن ومسلاته ومصراته، عن إقفال أبواب المراكز الانتخابية فيها احتجاجاً على سير العملية الانتخابية، بالتوازي مع بيانات مكونات اجتماعية في مصراته والخمس طالبت بضرورة إجراء الانتخابات وفقاً لـ«قاعدة دستورية متفق عليها».

لكن الباحث الليبي في الشأن السياسي الجيلاني ازهيمة، يرى في حديث مع «العربي الجديد»، أن النتائج المترتبة على فشل العملية الانتخابية قد لا تكون في صالح حسابات ومصالح دول متدخلة في ليبيا، وأخطر تلك النتائج عودة مشهد الاحتراب الذي أسفر عن العملية الانتخابية عام 2014 وأنتج حالة من الانقسام الحكومي، ولهذا يرى ازهيمة أن سيناريو آخر أكثر رجحاناً قد يندفع إلى واجهة الأحداث ممثلاً في انخراط دولي أكبر يتم بموجبه تأجيل الانتخابات إلى آجال أخرى كما هي الحالة في بلدان أخرى تعيش حالة صراع مشابهة للحالة الليبية. ويضيف: «إذا تم إجراء الانتخابات ستكون نتائجها مرفوضة من أي طرف لا تكون في صالحه، وعندها سيصبح المشهد أسوأ مما حدث في عام 2014»، متابعاً «في ظل توازن القوى الذي أحدثه التدخل التركي مقابل التدخل الروسي وفشل الحلول العسكرية التي دعمتها دول الثورات المضادة، لن يكون سيناريو الاحتراب موجوداً، لكن الأسوأ منه أن الظروف مهيأة حالياً لشبح التقسيم».

الحدث

حفتر مرشحاً للرئاسة

رهان على صفقة ترفع حظوظه بعد اعتراضات على القذافي

اعلن اللواء المتقاعد خليفة حفتر ترشحه للرئاسة الليبية امس الثلاثاء، بعد سنوات من الحرب التي اغرق فيها البلاد، فيما يبدو انه يراهن هذه المرة ايضاً على صفقة دولية تعزز دوره في مستقبل البلاد، خصوصاً أنه يبقى خياراً مهماً لمصر في حال فشلت بتسويق سيف الإسلام القذافي

طرابلس، القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد سنوات من الحروب التي خاضها للسيطرة على ليبيا، وفشل خلالها في الدخول إلى طرابلس، اختار اللواء المتقاعد خليفة حفتر هذه المرة الطريق السياسي عبر الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، معتبراً أنها «الحل الوحيد» للأزمة في البلاد. ويبدو أن حفتر الذي أعلن ترشحه أمس الثلاثاء في خطاب تلفزيوني من دون أن يقدم أوراق اعتماده لمفوضية الانتخابات، يراهن على دعم خارجي، لا سيما من مصر، وأن يلقى ترشحه قبولاً دولياً بعد الاعتراضات التي بدأت تظهر مؤشراتها في الداخل والخارج لترشح سيف الإسلام القذافي.

وأعلن حفتر ترشحه للانتخابات الرئاسية في بنغازي أمس، معتبراً أنها «الحل الوحيد للأزمة الحادة التي انغمست فيها البلاد»، ومشدداً على ضرورة إجرائها في موعدها المحدد. وقال حفتر في كلمة متلفزة بثتها وسائل إعلام محلية، إن «آمال الأمن والسلام والاستقرار بدأت تلوح في الأفق على الرغم من المحاولات البائسة للحفاظ على الوضع الراهن»، مضيفاً أن «بلادنا تقف اليوم في مفترق طريقين لا ثالث لهما، هما طريق الحرية والاستقرار، وطريق الصراعات والتوتر والعبث». وتوجّه في كلمته للليبيين بالقول «عليكم أن تختاروا الطريق بعد التجارب المريرة بعد سنوات عانيتم فيها ما عانيتم من مشاق، والآن فتحت أمامكم أبواب استعادة الشرعية لبناء دولتكم واختيار قادتكم للعبور نحو شواطئ الأمان».

وشكر حفتر «القوى الوطنية على جهودها للوصول بالبلاد إلى مرحلة الانتخابات»، كما توجه بشكره إلى «الدول الصديقة والشقيقة التي ساهمت مبادراتها في الدفع نحو إجراء الانتخابات في موعدها المحدد». وأضاف «استجابة لهذه الجهود والمبادرات وامتثالاً لقواعد الديمقراطية وتطبيقاً لخريطة الطريق أعلن ترشحي للانتخابات الرئاسية»، مشيراً إلى أن ترشحه «ليس طلباً للسلطة أو بحثاً عن مكانة، بل لقيادة شعبنا في مرحلة مصيرية نحو التقدم والازدهار». وزعم حفتر أن إعلان ترشحه «ليس مناسبة للوعود الجوفاء واستجداء الأصوات، بل بالنسبة لي لحظة وطنية صادقة». وتعهد للليبيين «طوال رحلتي معكم أن أصطف إلى جانبكم مدافعاً عن ثوابتنا الوطنية وعلى رأسها وحدة ليبيا وسيادتها، فلا شيء في منهجنا يعلو على ذلك». وأضاف «إذا قُدّر لنا أن نتولى الرئاسة فإن عقلنا مليء بأفكار لا تنضب، ولنا أعوان، من رجال ونساء الوطن، قادرون على تحقيق ما يستجيب لأحلامكم في النهضة والتقدم، فأنتم تعلمون حجم ما في بلادنا من خيرات». وختم حفتر خطابه بدعوة الليبيين «إلى ممارسة دوركم بأعلى درجات الوعي وتوجيه أصواتكم حيث يجب أن تكون»، وقال «لنبدأ معاً رحلة المصالحة والسلام ودوركم لن ينتهي مع غلق صناديق الاقتراع، بل سيبدأ مع رحلتنا المشتركة لبناء البلاد». ويأتي ترشح حفتر بعدما كانت المفوضية العليا للانتخابات أعلنت قبول أوراق ترشح كل من، عبد الحكيم بعيو، سيف الإسلام القذافي، أسعد محسن زهيو، فيضان عيد حمزة، والسنوسي عبد السلام الزوي. في غضون ذلك، ومع توالي تقديم المرشحين للانتخابات الرئاسية الليبية أوراقهم لمفوضية الانتخابات، قالت مصادر أخرى لـ«العربي الجديد»، إن مصر لعبت دوراً رئيسياً في ظهور القذافي بشكل علني لأول مرة خلال تقديم أوراق ترشحه للانتخابات يوم الأحد في مدينة سبها، في الجنوب الليبي، مضيفة أن القاهرة قادت اتصالات مع أطراف دولية، بالإضافة إلى التدخّل لدى أطراف في الداخل الليبي لضمان عدم التعرض لموكبه الذي خرج من مدينة الزنتان في غرب ليبيا. وكشفت أن مسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصري أجروا اتصالات مع أطراف عسكرية في الغرب الليبي، طالبوا فيها بعدم التعرض للقذافي. وكشفت المصادر أن القاهرة، وعلى الرغم من أنها لم تعلن موقفاً واضحاً وصريحاً تجاه القذافي الابن، إلا أنها طالبت بإتاحة الفرصة أمامه ليكون الخيار للشعب الليبي. وأوضحت أن «تنسيقاً مصرياً روسياً جرى خلال الأيام السابقة لتقديم سيف الإسلام القذافي أوراق ترشحه، بشأن الحصول على تعهدات دولية بعدم التعرض له»، مؤكدة أنه بمجرد حصول القاهرة على تعهدات من أطراف بارزة لاعبة في المشهد الليبي، تم منح الضوء الأخضر لنجل الزعيم المخلوع بالتحرك. ويرجع اختيار القذافي لمدينة سبها مركزاً لترشحه لعدة أسباب، أهمها أن المدينة تعد أحد المعاقل الهامة لأنصار النظام السابق، علاوة على وجود أعداد كبيرة من قبيلة القذافة هناك.

مقابل ذلك، كشفت مصادر غربية في القاهرة لـ«العربي الجديد» عن حالة من الغضب الأميركي تجاه الموقف المصري الداعم لنجل القذافي، مرجحة استبعاده من السباق الانتخابي بقرار من مفوضية الانتخابات بعد فحص الملف الذي تقدم به، في ظل حالة الرفض الدولي لترشح القذافي، باستثناء عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من الدول التي تفكر في دعم نجل الزعيم المخلوع. وأوضحت المصادر أن القاهرة بدأت في التحرك بخطط بديلة، بحيث يتم التوافق على اسم آخر بديل عن سيف الإسلام القذافي، مقابل عدم ترشح الدبيبة المدعوم من تركيا للانتخابات في مقابل السماح بخروج نجل القذافي من المشهد، باعتبار أن هناك موانع قانونية تمنع ترشح الدبيبة، وهو الموقع على اتفاق جنيف الأميركي تجاه الموقف المصري الداعم لنجل القذافي، مرجحة استبعاده من السباق الانتخابي بقرار من مفوضية الانتخابات بعد فحص الملف الذي تقدم به، في ظل حالة الرفض الدولي لترشح القذافي، باستثناء عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من الدول التي تفكر في دعم نجل الزعيم المخلوع. وأوضحت المصادر أن القاهرة بدأت في التحرك بخطط بديلة، بحيث يتم التوافق على اسم آخر بديل عن سيف الإسلام القذافي، مقابل عدم ترشح الدبيبة المدعوم من تركيا للانتخابات في مقابل السماح بخروج نجل القذافي من المشهد، باعتبار أن هناك موانع قانونية تمنع ترشح الدبيبة، وهو الموقع على اتفاق جنيف الأميركي تجاه الموقف المصري الداعم لنجل القذافي، مرجحة استبعاده من السباق الانتخابي بقرار من مفوضية الانتخابات بعد فحص الملف الذي تقدم به، في ظل حالة الرفض الدولي لترشح القذافي، باستثناء عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من الدول التي تفكر في دعم نجل الزعيم المخلوع. وأوضحت المصادر أن القاهرة بدأت في التحرك بخطط بديلة، بحيث يتم التوافق على اسم آخر بديل عن سيف الإسلام القذافي، مقابل عدم ترشح الدبيبة المدعوم من تركيا للانتخابات في مقابل السماح بخروج نجل القذافي من المشهد، باعتبار أن هناك موانع قانونية تمنع ترشح الدبيبة، وهو الموقع على اتفاق جنيف الأميركي تجاه الموقف المصري الداعم لنجل القذافي، مرجحة استبعاده من السباق الانتخابي بقرار من مفوضية الانتخابات بعد فحص الملف الذي تقدم به، في ظل حالة الرفض الدولي لترشح القذافي، باستثناء عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من الدول التي تفكر في دعم نجل الزعيم المخلوع. وأوضحت المصادر أن القاهرة بدأت في التحرك بخطط بديلة، بحيث يتم التوافق على اسم آخر بديل عن سيف الإسلام القذافي، مقابل عدم ترشح الدبيبة المدعوم من تركيا للانتخابات في مقابل السماح بخروج نجل القذافي من المشهد، باعتبار أن هناك موانع قانونية تمنع ترشح الدبيبة، وهو الموقع على اتفاق جنيف الأميركي تجاه الموقف المصري الداعم لنجل القذافي، مرجحة استبعاده من السباق الانتخابي بقرار من مفوضية الانتخابات بعد فحص الملف الذي تقدم به، في ظل حالة الرفض الدولي لترشح القذافي، باستثناء عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من الدول التي تفكر في دعم نجل الزعيم المخلوع. وأوضحت المصادر أن القاهرة بدأت في التحرك بخطط بديلة، بحيث يتم التوافق على اسم آخر بديل عن

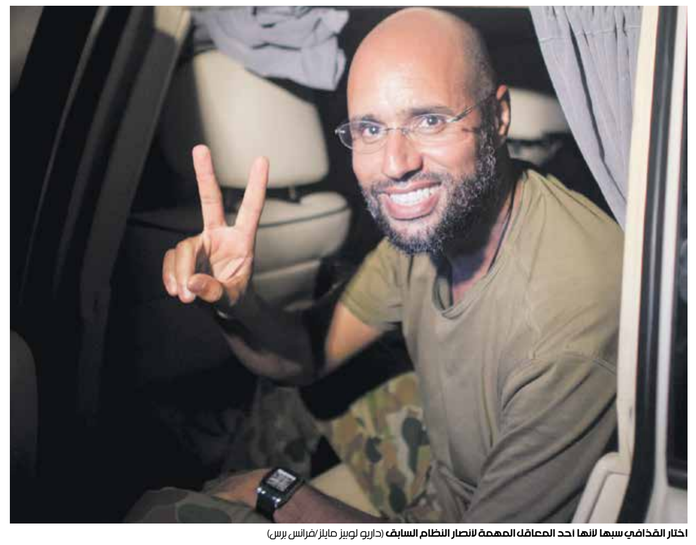

اختار القذافي سبها لانها احد المعاقل المهمة لانصار النظام السابق (داريو لوبيز مايز/فرانس برس)

غضب اميركي تجاه الموقف المصري الداعم لنجل القذافي

721 مرشحاً

قالت المفوضية العليا للانتخابات امس، ان اجمالي عدد المرشحين للانتخابات البرلمانية في جميع الدوائر الانتخابية بلغ 721 مرشحاً ومرشحة. واوضحت في منشور على صفحتها الرسمية، انها باشرت امس في احالة «القائمة الاولى»، من طلبات المتقدمين للترشح وعددهم 601 مرشح، الى كل من النائب العام، وجهاز المباحث الجنائية، والادارة العامة للجوازات والجنسية، للتاكد «من توفر شروط الترشح»، وحرصا منها على تطبيق قانون الانتخابات.

أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية لدى المركز الانتخابي في مدينة سبها، الأحد الماضي. وأكد بشر، في تصريحات صحافية أمس، وجوده على رأس عمله في مديرية أمن المدينة، فيما كانت وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، قد نشرت ليلة الاثنين، صوره وهو «يتفقد مراكز الاقتراع داخل المدينة، للوقوف على سير العمل في تأمين هذه المراكز من قبل رجال الشرطة والأمن»، بحسب الوزارة.

وتداولت وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل إعلام بشكل واسع ظهور بشر وهو يمر خلف القذافي مبتسماً، وسط تساؤلات عديدة حول طريقة تأمين القذافي، والجهة التي قدمت له الحماية عند وصوله إلى المدينة ومغادرته لها، وعن موقف قيادة مليشيات حفتر التي تسيطر على سبها عسكرياً من ظهوره في المدينة. وحول قرار اعتقاله من قبل غرفة «عمليات الكرامة»، قال «قرار حفتر بالقبض علي لا قيمة له ولا يساوي ثمن الحبر الذي كتب به». وأضاف «رجال قبائل سبها ووزارة الداخلية يوفرون الحماية لي»، مؤكداً أنه عقد اجتماعاً، أمس الثلاثاء، ضمّ مديري الفروع والإدارات والأجهزة الأمنية في الجنوب لوضع خطط لتأمين الانتخابات بالمدينة. ونفى أن يكون معنياً بتأمين القذافي، وقال «لم أؤمن شخص سيف الإسلام، ولكني أمنت مكتب المفوضية في سبها، مضيفاً «ليس لنا أي علاقة بالتأمين الشخصي لسيف القذافي، ولا علم لنا حتى بمن يؤمّنه».

وسبق أن قال الناشط السياسي من سبها، رمزي المقرحي، لـ«العربي الجديد»، إن زيارة القذافي للمركز الانتخابي في سبها «تمت في الصباح الباكر يوم الأحد تحت حراسات مشددة من قبل مجموعة من أنصاره من قبيلة القذافة في سبها»، كما أكد أن أغلب أهل سبها لم يلحظوا وجوده في المدينة وأنه غادرها بعد إتمام إجراءاته.

قضية

على الرغم من تبادل الرئيسين الأميركي جو بايدن والصيني شي جين بينغ تعابير الود، في افتتاح قمتهما الافتراضية المطولة، فإنهما لم يستطيعا إحداث أي اختراق في أي من الملفات الخلافية بين البلدين، خصوصاً قضية تايوان

قمة بايدن وشي

إدارة الصراع لتفادي الانفجار

واشنطن ـ **العربي الجديد**
بكين ـ **علي أبو مريحيل**

لم تستطع القمة الافتراضية بين الرئيسين الأميركي جو بايدن والصيني شي جين بينغ الخروج بأي نتائج ملموسة بشأن القضايا الخلافية بين البلدين، خصوصاً موضوع تايوان، إلا أن اللقاء «وجهاً لوجه»، وهو الأول بينهما منذ تسلم بايدن السلطة في 20 يناير/كانون الثاني الماضي، هدف فقط إلى منع وقوع نزاع «سواء كان مقصوداً أم لا».

وكانت التوترات تصاعدت بين البلدين عقب وصول بايدن إلى البيت الأبيض، حيث سارع إلى انتقاد انتهاكات الصين لحقوق الإنسان في الإيغور، وقمع الاحتجاجات الديمقراطية في هونغ كونغ، وزيادة الضغط العسكري على جزيرة تايوان المتمتعة بالحكم الذاتي، إلى جانب عدد من القضايا الأخرى، بينها توسع ترسانة الصين العسكرية، في الوقت الذي انتقد فيه شي تدخل البيت الأبيض في ما اعتبره شؤوناً صينية داخلية. وعقد بايدن وشي جين بينغ، أمس الأول، أطول مُحادثة افتراضية بينهما، لكن يبدو أن ثلاث ساعات ونصف الساعة من المحادثات لم تؤد إلى جسر هوة المواقف بين القوتين. وفي حين وصفت وكالة «شينخوا» الصينية الاجتماع بأنه «صريح وبناء وموضوعي ومثمر»، كشف مسؤول أميركي رفيع المستوى أن المحادثات، التي عقدت عن طريق الفيديو كونفرانس، استمرت لفترة أطول مما كان متوقعاً، موضحاً أن الجانبين ناقشا مجموعة واسعة من القضايا، من تايوان، إلى التجارة، إلى كوريا الشمالية وأفغانستان وإيران. وقال مسؤول أميركي رفيع المستوى، عقب الاجتماع، إن الغرض من تبادل الآراء، من قبل الأميركيين، لم يكن تخفيف حدة التوتر. وأضاف: «لم نكن نتوقع حصول اختراق، لم يحدث هذا الأمر».

وقال الباحث في معهد لياونينغ للدراسات السياسية وأنغ تشي يوان، لـ«العربي الجديد»: «تكمن أهمية القمة في أنها الأولى بين الزعيمين منذ تنصيب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة، إلى جانب أنها تعكس رغبة حقيقية لدى الطرفين في طرح كافة الملفات الخلافية على الطاولة من أجل تقريب وجهات النظر. وتعتبر مخرجاتها ضمانة مهمة لعدم تدهور وانزلاق العلاقات بين البلدين نحو مواجهة مفتوحة». وأضاف:

> اعرب بايدن عن مخاوفه بشأن قضايا حقوق الإنسان
>
> حذّر شي جين بينغ جو بايدن من السعي لتحقيق استقلال تايوان

بالنسبة للصين كان من المهم التأكيد على موقفها حيال مسألة تايوان، خصوصاً بعد التطورات الأخيرة والحديث عن وجود قوات أميركية في الجزيرة. وقد تحدث شي جين بينغ، بلهجة شديدة ووجه تحذيراً مباشراً من أي محاولة للانفصال ستواجه بإجراءات حاسمة. اعتقد أن هذه الرسالة الأهم التي أراد شي أن يوصلها إلى نظيره الأميركي، بأن خيار العمل العسكري ليس مستبعداً، بل أقرب من أي وقت مضى. وسيكون ذلك مرهوناً بمدى التزام واشنطن بصيغة صين واحدة».

وأشار أستاذ الدراسات السياسية في جامعة «صن يات سن» وانغ جو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «القمة مهمة، لكن لا نعول كثيراً على مخرجاتها، فهي لم تحد عن استعراض المواقف والتأكيد عليها من كلا الطرفين. بكين تريد أن يبدد الرئيس الأميركي المخاوف بشأن التقارب مع تايبيه من خلال تجديد الالتزام بسياسة الصين الواحدة. من جانبها أرادت واشنطن أن تظهر لحلفائها بأنها حريصة على مصالحهم، ولا تزال تمارس نفوذها من أجل ردع الصين، خصوصاً في منطقة المحيطين (الهندي والهادئ). أما باقي الملفات، مثل ملف حقوق الإنسان في شينجيانغ، وقضية هونغ كونغ، وكذلك ملف المناخ والتجارة الحرة، فهي مسائل روتينية تثار دائماً في كل لقاء وقمة دون التوصل إلى تفاهمات محددة. بعد الاطلاع على بيان البيت الأبيض، وإفادة وكالة الأنباء الصينية، يبدو أن الطريق لا يزال شائكاً وطويلاً أمام البلدين، ومن غير الوارد التوصل إلى نتائج ملموسة في غضون الأيام أو الأشهر المقبلة».

وقال الخبير الصيني في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن سكوت كينيدي، لوكالة «رويترز»: «يبدو أنهما تبادلا وجهات النظر حول كل شيء لكنهما لم يعلنا أي قرارات أو خطوات سياسية». وأضاف: «ربما يتم الكشف عن ذلك في الأيام المقبلة، لكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن هذا الامر انتهى بالتحدث عن مواقفهما الأساسية. ويبدو أنهما يتفقان على أن العلاقة تحتاج إلى بعض الاستقرار، لكنهما لم يتفقا على كيفية الوصول إلى هناك». وقال بول هايبلي، مدير مركز «كارنيغي - تسينغهوا» للسياسة العالمية في بكين ومسؤول سابق في مجلس الأمن القومي الأميركي، لـ«رويترز» إنه على الرغم من أن الاجتماع قد أدى إلى استقرار العلاقة على المدى القريب، «إلا أنه لم يتم التصدي للتحديات طويلة الأجل في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بأي شكل من الأشكال الجوهرية».

ونقلت مجلة «بوليتيكو» عن مسؤول أميركي قوله إن إعراب بايدن عن مخاوفه بشأن قضايا حقوق الإنسان في شينجيانغ والتيبت وهونغ كونغ لم يجد آذاناً صاغية لدى شي جين بينغ. وقال: «لديهم اختلاف حقيقي في وجهات النظر» حول هذه المواضيع. وأوضح أن شي وجه تحذيراً إلى بايدن بشأن «استخدام حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى». في المقابل، قدم بعض المحللين نظرة متفائلة.

واعتبر رئيس مركز الصين والعولمة في بكين وانغ هويا أن الاجتماع أرسل «إشارة إيجابية للغاية». وأضاف، لوكالة «رويترز»: «أعتقد أن هذا سيثبت العلاقات الأميركية الصينية لبعض الوقت»، معتبراً أنه يتعين أن يساعد أيضاً في خفض التوترات في مضيق تايوان. وقال مدير الدراسات الأميركية في جامعة فودان في شنغهاي وو شينبو إن الاجتماع واصل الاتجاه الإيجابي لتحسين العلاقات الثنائية بعد مكالمة هاتفية بين بايدن وشي في سبتمبر/أيلول الماضي. وأضاف: «أعتقد أن الجانبين سيحولان اهتمامهما إلى زيادة التعاون وإدارة أكثر فاعلية لخلافاتهما من أجل تقليل التأثير السلبي للاحتكاكات على العلاقات الثنائية».

وأعلن البيت الأبيض، في بيان أمس الثلاثاء، أن بايدن وشي تحدثا بشأن ممارسات بكين في التيبت وهونغ كونغ وشينجيانغ، خلال محادثات عن بُعد استمرت لأكثر من ثلاث ساعات أمس الأول. كما بحثا ملفات كوريا الشمالية وأفغانستان وإيران وأسواق الطاقة العالمية والتجارة والمنافسة والمناخ والقضايا العسكرية وجائحة كورونا ومجالات أخرى محل خلاف. واتفق الطرفان على أن المحادثات كانت جيدة. ووصفت وكالة «شينخوا» الاجتماع بأنه «صريح وبناء وموضوعي ومثمر»، فيما قال مسؤول أميركي كبير إن الزعيمين أجريا «نقاشاً طيباً».

وفي مستهلّ قمتهما الافتراضية الرامية إلى تخفيف التوتّر الشديد بين الولايات المتحدة والصين حول تايوان ومواضيع أخرى حساسة مثل المبادلات التجارية وحقوق الإنسان، قال بايدن إنّ «التنافس بين البلدين لا ينبغي أن يتحوّل إلى نزاع، سواء كان مقصوداً أم لا»، موضحاً أن العلاقات الثنائية بين البلدين «لها تأثير عميق في ما يبدو لي، ليس فقط في البلدين، وإنما بصراحة شديدة في باقي العالم». ورحب شي بالرئيس الأميركي باعتباره «صديقه القديم»، وكرر لهجة بايدن الودية في تصريحاته الافتتاحية. وقال: «باعتبارهما أكبر اقتصادين في العالم، وعضوين دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ينبغي للصين والولايات المتحدة زيادة الاتصالات والتعاون». وذكرت وسائل إعلام صينية أن شي جين بينغ أعرب عن أمله أن يتمكن بايدن من إظهار «القيادة السياسية» «عقلاني وعملي».

وبشأن تايوان، وهي نقطة الخلاف الرئيسية بين البلدين، قال البيت الأبيض: «أثار بايدن قلقه إزاء ممارسات جمهورية الصين الشعبية في شينجيانغ والتيبت وهونغ كونغ، وكذلك حقوق الإنسان على نطاق أوسع». وأضاف أن بايدن أخبر شي جين بينغ أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بسياسة «صين واحدة» المتعلقة بتايوان، مؤكداً أنه «يعارض بشدة» كل محاولة «أحادية لتغيير الوضع الراهن أو الإخلال بالسلام والاستقرار في مضيق تايوان». من جانبه، حذّر شي جين بينغ نظيره الأميركي من أن السعي لتحقيق استقلال تايوان هو «لعب بالنار». وقال شي، بحسب ما نقلت وكالة «شينخوا» الرسمية، إن «السلطات التايوانية حاولت مرات عدة الاعتماد على الولايات المتحدة لتحقيق الاستقلال، والبعض في الولايات المتحدة يحاول استخدام تايوان للسيطرة على الصين». وأضاف أن «هذا الاتجاه خطير جداً، وهو كاللعب بالنار، ومن يلعب بالنار سيحترق». وقال: «تتحلى الصين بالصبر، وتسعى لإعادة وحدة سلمية بكل إخلاص وذاب، لكن إذا اقدم المؤيدون لانفصال تايوان على استفزازات أو تجاوزوا الخط الأحمر، فسنضطر لاتخاذ إجراءات حاسمة». وتعتبر الصين تايوان، ذات الحكم الذاتي، جزءا منها، وتعهدت بإعادتها لسيادتها ولو بالقوة إذا لزم الأمر.

داعمت قمة شي وبايدن ثلاث ساعات ونصف الساعة (كيفن فرايار/Getty)

مسار أكثر ثباتاً

أشار دانيال روسيل (الصورة)، الذي شغل منصب كبير الدبلوماسيين الأميركيين في آسيا في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، ويعمل الآن مع مركز أبحاث جمعية آسيا، إلى أن الرئيسين استغرقا 10 أشهر للوصول إلى نقطة التحدث بشكل مباشر، وإن كانت قد عقدت افتراضيا. وقال لـ«رويترز» : «يجب أن نفكر في هذا، ليس على أنه قمة لمرة واحدة، وإنما كقمة في سلسلة من المحادثات الهامة التي يمكن أن توجه العلاقات إلى مسار أكثر ثباتاً».

شرق غرب

مقتل 15 جندياً أرمينياً بمعارك مع أذربيجان

أعلنت أرمينيا، أمس الثلاثاء، مقتل 15 جندياً في معارك مع القوات الأذربيجانية على الحدود بين البلدين. ونقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية عن برلمان أرمينيا قوله إن 15 جندياً أرمينياً قتلوا في اشتباكات على الحدود مع أذربيجان، فيما أشارت وزارة الدفاع الأرمينية إلى أن القوات الأذربيجانية أسرت 12 من جنودها. وطلبت يريفان من موسكو المساعدة في الدفاع عن سيادتها الإقليمية ضد باكو.
(رويترز، فرانس برس)

انفجار ليفربول: المحققون يبحثون في ماضي المشتبه به

أعلنت الشرطة البريطانية، أمس الثلاثاء، إطلاق سراح أربعة رجال كانوا قد أوقفوا في إطار التحقيق حول انفجار عبوة ناسفة، الأحد الماضي، في سيارة أجرة أمام مستشفى في ليفربول بشمال بريطانيا، بعد الاستماع إليهم. ويعتقد المحققون أنّ العبوة «صنعها» راكب سيارة الأجرة المشتبه به عماد السويلمين (32 سنة) الذي قتل في الانفجار. وقالت الشرطة، في بيان: «يزداد فهمنا مع مرور الوقت، لكن قد يستغرق الأمر بعض الوقت، ربما عدة أسابيع، قبل أن نتأكد مما حصل».
(فرانس برس)

تركيا: توقيف متهم باغتيال رئيس هايتي

أعلنت مصادر أمنية تركية، أمس الثلاثاء، أن السلطات أوقفت في مطار إسطنبول، أمس الأول، سمير هاندال المطلوب لدى الإنتربول الدولي بتهمة اغتيال رئيس هايتي جوفينيل موس، في يوليو/تموز الماضي. وذكرت المصادر أن هاندال كان يتنقل من أميركا إلى الأردن ومروراً بإسطنبول.
(الأناضول)

متابعة

إثيوبيا: نحو ألف موقوف منذ فرض الطوارئ

اعلنت الامم المتحدة، امس الثلاثاء، عن توقيف نحو الف شخص في اثيوبيا منذ فرض حالة الطوارئ، بينما جددت اميركا دعوة رعاياها للمغادرة

يزداد الصراع في إثيوبيا بين الحكومة الفيدرالية و«جبهة تحرير شعب تيغراي» تعقيداً، وهو ما تعكسه التحذيرات الأميركية المتواصلة من اندلاع قتال على أسس عرقية، والدعوات المتواصلة للرعايا الأميركيين لمغادرة هذه الدولة فوراً، فضلاً عن حديث الأمم المتحدة عن اعتقال ما لا يقل عن ألف شخص منذ إعلان السلطات حالة الطوارئ في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، معظمهم من إقليم تيغراي، في ما يشبه الإجراءات الانتقامية.

وقالت المتحدثة باسم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليز ثروسيل، خلال مؤتمر صحافي في جنيف أمس الثلاثاء: «نشعر بالقلق جراء تواصل الاعتقالات الأسبوع الماضي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وكذلك في غوندار وباهر دار وفي بلدات أخرى، حيث أشارت الشرطة إلى تدابير واسعة للغاية لحالة الطوارئ». ولفتت المتحدثة إلى أنّ «هذا التطور مثير للقلق البالغ، خصوصاً أنّ معظم المعتقلين ربما يكونون من تيغراي، وغالباً ما يتم توقيفهم للاشتباه في انتمائهم أو دعمهم لجبهة تحرير شعب تيغراي». وأضافت «وفقاً للتقارير، تم اعتقال ما لا يقل عن ألف شخص، وتحدثت بعض التقارير عن أعداد أعلى من ذلك بكثير».

في غضون ذلك، أعلنت الأمم المتحدة، مساء أول من أمس الإثنين، عن استمرار اعتقال 10 من موظفيها في إثيوبيا وإطلاق سراح 34 من سائقي الشاحنات الذين كانت السلطات الإثيوبية قد اعتقلتهم الأسبوع الماضي. وقال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق، في مؤتمر صحافي في المقر الدائم للمنظمة الدولية في نيويورك، إن «الموظفين الأمميين الـ10 الذين تم اعتقالهم من قبل السلطات الإثيوبية الأسبوع الماضي ما زالوا معتقلين، وتم إطلاق سراح 34 من سائقي الشاحنات في حين ما زال 36 آخرون رهن الاعتقال». ولفت إلى أنّ «هؤلاء السائقين ليسوا موظفين أمميين ولكننا سعداء للغاية بأن ما يقرب من نصفهم قد تم إطلاق سراحهم»، وتابع حق: «نريد أيضاً أن نرى الشاحنات التي يتم إرسالها إلى إقليم تيغراي تصل إلى وجهتها النهائية، وإطلاق سراح موظفينا الـ10 المحتجزين».

اعلنت السلطات حالة الطوارئ في 2 نوفمبر (دوارد سوتيراس/فرانس برس)

في الأثناء، تتواصل التحذيرات الأميركية من تداعيات الصراع. وفي السياق، رجح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس وصول المعارك إلى العاصمة أديس أبابا، وبالتالي توقف الرحلات الجوية، لكنّه في الوقت ذاته استبعد سقوط العاصمة أو التوصل إلى هدنة في البلاد حالياً. وحذر برايس، في تصريحات صحافية مساء أول من أمس الإثنين، من اندلاع القتال على أسس عرقية. كما حض الرعايا الأميركيين مجدداً على مغادرة إثيوبيا فوراً، محذراً من أنه لن تكون هناك عملية إجلاء على غرار تلك التي نفذت في أفغانستان.

وتدعو سفارة الولايات المتحدة في أديس أبابا، على نحو متكرر أخيراً، الرعايا الأميركيين إلى حجز تذاكر للخروج من البلاد. وتعرض السفارة تقديم قروض للذين يتعذّر عليهم شراء تذاكر السفر على الفور. وقال برايس إن ما نقوم به ليس سببه «التشاؤم إزاء آفاق السلام، بل لأنّنا عمليون»، معرباً عن خشيته من أن يسود «اعتقاد خاطئ» في صفوف العامة «بأنّ ما شهدناه في أفغانستان هو أمر يمكن للحكومة الأميركية القيام به في أي مكان وفي كل مكان في العالم».

إلى ذلك، تتواصل حملة جبهة تيغراي ضد رئيس الوزراء أبي أحمد. وفي السياق، قال المتحدث باسم الجبهة جيتاشّوا رضا، في تغريدات عبر تويتر أمس: «إن إثيوبيا مقبلة على التفكك، ولتجنب ذلك المصير لا بد من رحيل أبي أحمد».
(فرانس برس، الأناضول)

خاص

ترضية سعودية لمصر قبل دعم قطاع المياه الإثيوبي

القاهرة، ادييس ابابا ـ **العربي الجديد**

أثار ما كشف عنه وزير المياه والطاقة الإثيوبي حبتامو إيتيفا، بشأن دعم السعودية لقطاع المياه في بلاده بـ5ر0 مليون دولار، خلال لقائه السفير السعودي سامي بن جميل عبد الله، أول من أمس الإثنين، حالة من الجدل في الأوساط المصرية، لا سيما في ظل التحسن الكبير في العلاقات المصرية السعودية، وكذلك بعد إصدار الجامعة العربية بياناً في يونيو/حزيران الماضي، يؤكد دعم الدول الأعضاء لكل من مصر والسودان في أزمتهما مع إثيوبيا بشأن سد النهضة، ورفض تعنّت أديس أبابا تجاه مخاوف القاهرة والخرطوم بشأن التأثيرات السلبية للسد على البلدين. في السياق، قالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن القاهرة كانت على علم مسبق بالخطوة، وأكدت أن دوائر سعودية أطلعت مصر عليها، مضيفة أن الدعم السعودي لإثيوبيا في مجالات المياه ليس حديثاً. وكشفت المصادر أن الخطوة تأتي في إطار تنافس سعودي إماراتي في الوقت الراهن على النفوذ والمصالح في إثيوبيا.

ولفتت المصادر إلى أن القرار السعودي الأخير بإيداع 3,2 مليارات دولار في البنك المركزي المصري، كوديعة دولارية، بعد طلب رسمي من جانب القاهرة، كان في إطار الترضية للأخيرة بشأن الخطوة التي كانت السعودية مضطرة لها في إثيوبيا لتأمين مصالحها واستثماراتها هناك.

وأوضحت المصادر أن القاهرة أبدت تفهماً لخطوة الرياض، خصوصاً أن الوديعة السعودية الأخيرة جاءت بعد رفض الإمارات خلال مباحثات مصرية إماراتية تقديم أي مساعدات مالية جديدة للنظام المصري، كما رفضت وضع أي ودائع دولارية جديدة في البنك المركزي بخلاف المودعة في فترات سابقة، معتبرة أن مد أجل إحدى الودائع التي تقدر بـ2 مليار دولار وكانت مستحقة لاستثمار في صناعة التعدين، مضيفاً أن «الحياة في أديس أبابا استمرت كما كانت من قبل، ومشكلة الشمال ستحل قريباً» في إشارة إلى الصراع بين الحكومة الفيدرالية و«جبهة تحرير شعب تيغراي» بإقليم تيغراي بشمال إثيوبيا. وتابع: «عندما أتنقل في جميع أنحاء المدينة لا توجد ضغوطات كما يقولون».

وتحتل السعودية المرتبة الثالثة بين المستثمرين الأجانب في إثيوبيا، وفقاً لوزارة الزراعة السعودية، بإجمالي استثمارات تناهز 5,2 مليارات دولار. كما تحتل المركز السادس في قائمة أكبر شريك تجاري لأديس بابا، بتبادل يعادل 6 مليارات دولار.

وتستورد السعودية نحو 80 ألف طن سنوياً من البن الإثيوبي تتربع بها على عرش أكبر مستوردي البن الإثيوبي عالمياً، بما يقترب من خمس الإنتاج. كما تستورد المواشي الحية واللحوم من إثيوبيا بإجمالي 47,465 مليون دولار، بخلاف منتجات زراعية بقيمة 13,429 مليون دولار، وزهوراً بقيمة 7,262 ملايين دولار. ويوجد حالياً 229 مستثمراً سعودياً في مختلف القطاعات بإثيوبيا، يتصدرهم محمد العمودي، الذي لديه جذور إثيوبية سعودية مشتركة، ويعتبر من الأثرياء العرب بثروة تناهز 13 مليار دولار، وهو يُعتبر ذراع المملكة الطولى في إثيوبيا.

يفتح تدمير روسيا قمراً اصطناعياً في مدار الأرض سباق تسلح من نوع جديد، خصوصاً مع أميركا، في ما يبدو أنه عودة إلى «حرب النجوم» التي اندلعت في عهد الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان أيام الاتحاد السوفييتي. وحاولت موسكو تبرير موقفها، معتبرة أن من حقها الدفاع عن نفسها على الأرض وفي الفضاء

الأقمار الاصطناعية بمرمى الروس

«حرب نجوم» جديدة في الأفق

سامر إلياس

- أعلنت وزارة الدفاع الروسية حرصها على تعزيز قدرة البلاد على الدفاع عن نفسها في الفضاء الخارجي وعلى الأرض
- لم تعلن موسكو رسمياً عن إجراء اختبارات لتدمير أجسام في مدار الأرض أو في الفضاء الخارجي

انتقل التوتر بين روسيا والولايات المتحدة إلى الفضاء الخارجي، بعدما كان متركزاً في الأشهر الأخيرة حول قضايا التسليح وأوكرانيا وبيلاروسيا وتوسع حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتنذر التطورات بتحول المدار الخارجي للأرض إلى ساحة معركة بين روسيا والناتو قد تتسبب في نتائج كارثية على الأقمار الاصطناعية التي تقدم خدمات في مجالات الاتصالات وتوقعات الطقس والبحوث العلمية، إضافة إلى مهام التجسس التقليدية. وأكدت وزارة الدفاع الروسية في بيان، أمس الثلاثاء، أنها أجرت اختباراً أصاب مركبة فضائية روسية معطلة. وكشفت أن الاختبار نجح بإصابة قمر اصطناعي للاستطلاع «Tselina-D» المتوقف عن العمل، والذي أطلق إلى المدار منذ 1982. وذكرت أن الاختبار يهدف إلى تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد، مستبعدة «احتمال حدوث ضرر مفاجئ لأمن البلاد في قطاع الفضاء وعلى الأرض».

وانتقدت وزارة الدفاع الروسية الولايات المتحدة بعد «مزاعمها بأن تصرفات روسيا تسببت بمخاطر على محطة الفضاء الدولية». واتهمت وزارة الدفاع الروسية وزارة الخارجية الأميركية والبنتاغون بالنفاق بعد تصريحات اتهمت موسكو «بخلق» مخاطر على رواد الفضاء في محطة الفضاء الدولية. وأشارت، في البيان، إلى أن «روسيا دأبت منذ عدة سنوات على دعوة الولايات المتحدة وقوى فضائية أخرى للتوقيع على اتفاقية لمنع نشر أسلحة في الفضاء. تم تقديم مسودة هذه المعاهدة إلى الأمم المتحدة، لكن الولايات المتحدة وحلفاءها عرقلوا اعتماد الوثيقة». وتابعت: «تعلن واشنطن صراحة أنها لا تريد قطع أي التزامات في الفضاء، وفي الوقت نفسه، أنشأت قيادة الفضاء في العام 2020، واعتمدت رسمياً استراتيجية جديدة للفضاء، بهدف أساسي هو خلق تفوق عسكري شامل في الفضاء. علاوة على ذلك يقوم البنتاغون، خارج هذه الأطر الرسمية، بتطوير أجهزة فضائية قتالية مستحدثة متعددة الأنواع، ومنها النسخة الأخيرة من جهاز X-37 المسير الفضائي، كما أنه (البنتاغون) يستخدم هذه الأسلحة دون أي إشعار مسبق».

أعلنت موسكو أنه يمكن لأنظمة دفاعها الجوي تدمير الأقمار الاصطناعية (Getty)

انتقاد روسي لأميركا

وأشار البيان إلى «حرص الوزارة، في ضوء التهديد الوارد من الجانب الأميركي، على تعزيز قدرة روسيا على الدفاع عن نفسها في الفضاء الخارجي وعلى الأرض». واعتبر أن «تصرفات الجانب الأميركي توصف بأنها مهددة ولا تناسب الأهداف المعلنة لاستخدام الفضاء الكوني استخداماً سلمياً». وتابع البيان: «على هذه الخلفية تقوم وزارة الدفاع الروسية بأنشطة مخطط لها، تهدف إلى تعزيز قدرتنا على الدفاع، لإبعاد إمكانية إلحاق الأضرار المفاجئة بأمن البلاد في الفضاء وعلى الأرض، باستخدام وسائل فضائية أجنبية موجودة حالياً أو قيد التطوير». وأكد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، أمس الثلاثاء، أن «الشظايا الناتجة عن تدمير قمر اصطناعي روسي خارج الخدمة لا تشكل أي خطر أو تهديد للأنشطة الفضائية». وقال: «لقد اختبرنا بالفعل نظاماً واعداً بنجاح. لقد أصاب القمر الاصطناعي القديم بدقة متناهية». وشدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الثلاثاء، على أن الولايات المتحدة تجاهلت مقترحات روسية وصينية لمناقشة اتفاقية محتملة بشأن أسلحة الفضاء بعدما اتهم مسؤولون أميركيون موسكو بإجراء اختبار خطير لصاروخ مضاد للأقمار الاصطناعية.

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس أعلن، الإثنين الماضي، أن روسيا أجرت اختباراً مضاداً لأحد أقمارها الاصطناعية خلّف حطاماً وعرّض الفضاء الخارجي للخطر وأظهر أن المعارضة الروسية لتسليح الفضاء ما هي إلا معارضة جوفاء. وأضاف أن الصاروخ الروسي نجم عنه أكثر من 1500 قطعة من «الحطام الذي يمكن رصده في المدار».

وكانت هيئة الفضاء الروسية «روس كوسموس» قد رفضت التعليق على اتهامات أميركية لموسكو بإجراء اختبار صاروخ مضاد للأقمار الاصطناعية، خلّف آلافاً من قطع الحطام، ما يهدد سلامة روّاد الفضاء العاملين في محطة الفضاء الدولية. واكتفت الهيئة بالتأكيد أن العمل يسير بانتظام في محطة الفضاء الدولية حسب البرنامج الاعتيادي، وأن كل المؤشرات في المحطة «في المنطقة الخضراء»، نافية وجود مخاطر. وأوضحت الهيئة أن الإجابة عن سؤال عما إذا كانت روسيا قد أجرت اختباراً صاروخياً لا يدخل ضمن صلاحياتها.

وقال نائب رئيس لجنة الدفاع في مجلس الدوما (البرلمان) الروسي يوري شفيتيلين إن اتهامات وزارة الخارجية الأميركية بأن موسكو أجرت تجارب على أسلحة مضادة للأقمار الاصطناعية، أدت إلى ظهور تهديد لمحطة الفضاء الدولية، غير صحيح، مشدداً على أن «روسيا لا تشارك في عسكرة الفضاء الخارجي». وسخر من الاتهامات، بالقول إنه «ليس هناك حد لأوهام وزارة الخارجية». واتهم واشنطن بأنها تستخدم معايير مزدوجة. وقال، لوكالة «إنتر فاكس» الروسية، إن «الولايات المتحدة، التي تتحدث عن عدم جواز اختبار الأسلحة في الفضاء، تعمل بنشاط على تعزيز مثل هذه القضايا». من جانبه، قال بافل بودفيغ، مدير مشروع الأسلحة النووية الاستراتيجية لروسيا والباحث الأول في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جنيف، إن «الشركات التجارية القادرة على تتبع الأجسام الفضائية تشير إلى وجود شظايا في المدار من إحدى المركبات الفضائية السوفييتية، والتي تم إطلاقها في 1982 وتوقفت عن العمل منذ فترة طويلة». ومع إشارته إلى أن روسيا نشرت تحذيراً ملاحياً منعت بمقتضاه طيران الرحلات الجوية فوق عدد من المناطق في بحر بارنتس وبحر لابتيف (شمال روسيا في قرب القطب الشمالي)، ما بين 15 و17 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، فقد رجح بودفيغ، في تصريح نقلته وكالة «تاس»، أن إغلاق هذه المناطق مرتبط بإطلاق الصواريخ من منصة «بليسيتسك» الفضائية. وأوضح أن طبيعة المناطق المغلقة أمام الطيران تختلف عن تلك التي يمنع فيها الطيران أثناء اختبار الصواريخ الباليستية. ولفت إلى أن هذه المناطق شهدت اختبارات للنظام المضاد للأقمار الاصطناعية، والمعروفة باسم «Nudol»، منذ العام 2014. ولم يستبعد الخبير، في تصريحات نقلتها عنه صحيفة «كوميرسانت» الروسية، أن يكون «سبب تكوين الشظايا المدارية هو اختبار نظام مضاد للأقمار الاصطناعية ضد هدف حقيقي»، مرجحاً أن الهدف كان يدور على ارتفاع نحو 500 كيلومتر، ما تسبب، بحسبه، في تكوين شظايا وركام يهدد الأجسام الفضائية الأخرى.

ومعلوم أن روسيا لم تعلن رسمياً عن إجراء اختبارات لتدمير أجسام في المدار في الفضاء الخارجي. وكان آخر اختبار معلن أجراه الاتحاد السوفييتي في العام 1982، أثناء ما عرف حينها بـ«حرب النجوم» في عهد الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان. ولا يستبعد الباحث في مركز الأمن الدولي دميتري ستيفانوفيتش فرضية اختبار روسيا صاروخاً متطوراً مضاداً للصواريخ من قاعدة «بليسيتسك» الفضائية، وإمكانية أن تجري أيضاً اختباراً على الأقمار الاصطناعية، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة والهند والصين اختبرت سابقاً هذا النوع من الصواريخ لتدمير أقمار اصطناعية. وشدد، في تصريح لـ«كوميرسانت»، على أن هذه الاختبارات «خطيرة وغير ضرورية، ويمكن أن يهدد الحطام محطة الفضاء الدولية».

وكان القائد العام للقوات الجوية الفضائية سيرغي سوروفيكين قد قال، لصحيفة «كراسنايا زفيزدا» الناطقة باسم الجيش الروسي، في 3 يوليو/ تموز 2020، إن نظام الدفاع الجوي الجديد «إس 500 بروميثيوس» سيكون قادراً على تدمير الأقمار الاصطناعية ذات المدار المنخفض والأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت في الفضاء القريب. وفي 23 أغسطس/ آب الماضي، كشف نائب رئيس الوزراء يوري بوريسوف أنه سيتم إنتاج أنظمة صواريخ «إس 500» بكميات كبيرة.

حرب فضاء جديدة

في سبتمبر/ أيلول الماضي، قال نائب رئيس قيادة الفضاء الأميركية الجنرال جون شو، في ندوة الفضاء الوطنية الأميركية السادسة والثلاثين، إن «ساحة المعركة في الفضاء ليست خيالاً علمياً، فالأسلحة المضادة للأقمار الاصطناعية ستصبح حقيقة في النزاعات المسلحة المستقبلية». وكشف أن الجيش الأميركي يحاكي سيناريوهات مختلفة لنزاع في الفضاء. وقال رئيس «روس كوسموس» دميتري روغوزين، في مقابلة مع صحيفة «غاويتا رو»، في 29 أغسطس الماضي، إن الحرب في الفضاء يمكن أن تبدأ بتدمير المجموعات المدارية للعدو. ووفقاً لبيانات من مصادر مفتوحة، يوجد حالياً أكثر من ألفي قمر اصطناعي في مدار أرضي منخفض، أكثر من مائة منها مملوكة للجيش الأميركي، ونحو مائة للقوات المسلحة الروسية، ونحو 60 للجيش الصيني، فيما يبلغ عدد الأقمار الاصطناعية العسكرية لفرنسا وألمانيا وبريطانيا والهند أقل من عشرة. وتكمن مهمة الأقمار الاصطناعية في المراقبة والملاحة والبحث العلمي.

وقال فيكتور موراكوفسكي، رئيس تحرير مجلة «أرسنال أوتيتشستفا»، إنه «وفقاً للمعاهدات القائمة بشأن استخدام الفضاء الخارجي، فقد تعهدت الدول بعدم نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، ولكن الحديث لم يدر عن وجود أسلحة أخرى». وأشار إلى أنه «جرت محاولات لوضع أسلحة حركية في المدار في شكل سلاح ناري وإطلاق أنظمة ليزر. كانت هناك مثل هذه المشاريع لدى كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وكانت هناك شائعات حول الصين. لكن هذه الأنظمة ليست موجودة في المدار اليوم».

رسمياً، لا توجد مركبات فضائية قتالية وأسلحة في الفضاء. لكن المدير العام لشركة «ألماز أنتي» يان نوفيكوف كان قد حذر، في مايو/ أيار الماضي، من أنه بحلول العام 2025، تخطط الولايات المتحدة لزيادة عدد مركباتها الفضائية من طراز «بوينغ X-37» إلى ثماني وحدات، موضحاً أنه «تم الإعلان رسمياً عن أن هذه المركبات تم تصنيعها لأغراض علمية واستطلاعية مختلفة. وبحسب تقديراتنا، يمكن لمركبة صغيرة حمل ما يصل إلى ثلاثة رؤوس نووية، والكبيرة ما يصل إلى ستة». وكان البنتاغون قد أعلن، في أغسطس الماضي، أن الولايات المتحدة مستعدة لإظهار نوع من «سلاح الفضاء السري» قريباً، فيما ذكرت الصحافة الأميركية أنه يمكن أن يكون عبارة عن ليزر أرضي متنقل، أو جهاز تشويش إلكتروني، أو مدفع يعمل بالموجات الدقيقة. في المقابل تمتلك روسيا نظام الدفاع المضاد للصواريخ «A-235 نودول»، القادر على مواجهة المركبات الفضائية، إلى جانب الصواريخ البالستية.

وفي 2018، دخلت الخدمة في روسيا أيضاً منصة الليزر «بيريسفيت». وأوضح الخبير العسكري دميتري ليتوفكين، في مقالة في وكالة «تاس»، الصيف الماضي، أن «بيريسفيت يمكنه تعمية الأجهزة الإلكترونية الضوئية المثبتة على المركبات الفضائية، وبالتالي تعطيلها». وأشار إلى أن العديد من منصات «بيريسفيت» في الخدمة بالفعل لدى الجيش الروسي، وهذا يشير إلى أن النظام «قابل للتطبيق ويعمل». في الوقت نفسه، أشارت وسائل إعلام غربية إلى عدم وجود عرض رسمي لعمل المنظومة. وذكر ليتوفكين أن «إس 500 بروميثيوس» المضاد للطائرات والصواريخ يمكنه إسقاط الأقمار الاصطناعية. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن، خلال خطابه أمام جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، أن بلاده تؤيد إبرام اتفاقية ملزمة قانونياً لجميع القوى الفضائية بشأن حظر عسكرة الفضاء. وكان بوتين قد أقر وثيقة استراتيجية، في حزيران/ يونيو الماضي، تصنف تطوير ونشر أسلحة مضادة للصواريخ وأسلحة هجومية في الفضاء، كأحد التهديدات العسكرية الرئيسية للبلاد.

ستولتنبرغ يدين عملية التدمير «المتهورة»

انتقد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ (الصورة) في بيان، أمس الثلاثاء، عملية التدمير «المتهورة» للقمر الاصطناعي، معتبراً أن حطامه قد يشكل خطراً على محطة الفضاء الدولية والمحطة الصينية. وعبّر عن قلقه من أن هذا الأمر يظهر أن موسكو «تعمل على تطوير أسلحة قادرة على استهداف الأقمار الاصطناعية، الخاصة بالاتصالات والملاحة، أو تلك الخاصة بالإنذار المبكر من إطلاق الصواريخ».

بارلي: مخربو الفضاء يتحملون مسؤولية التلوث

انتقدت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي (الصورة)، أمس الثلاثاء، «المخربين الفضائيين»، وذلك بعد أن أكدت روسيا تدمير أحد أقمارها الاصطناعية القديمة. وكتبت بارلي، في تغريدة على «تويتر»، أن «الفضاء هو خير مشترك يعود إلى 7,7 مليارات نسمة من سكان كوكبنا». وأضافت: «يتحمل مخربو الفضاء مسؤولية كبيرة عن توليد الحطام الذي يلوث ويعرض رواد الفضاء والأقمار الاصطناعية لدينا للخطر».

بلينكن: سنعمل مع الحلفاء للرد

حذّر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة)، أمس الثلاثاء، من أنّ قطع حطام القمر «ستهدّد لعقود» الأنشطة الفضائية، مؤكداً أن بلاده «ستعمل» مع حلفائها للرد على هذا «العمل غير المسؤول». وكتب بلينكن، في تغريدة أمس الأول: «ندين اختبار روسيا المتهور لصاروخ مضاد للأقمار الاصطناعية». وأضاف أن التجربة «تسببت بانتشار حطام القمر، مما يهدد حياة رواد الفضاء، ومصالح جميع الدول».